# نـــنـــمـــو مـــــع الـــكـــويـــت

## التقرير السنوي 2005

بنك الخليج
GULF BANK
دائـــمـــــا أكـــــثـــر

النـور الـذي يـقـود الأمـــة يـقـودنـا.
صاحب السمو الأمير الراحل
الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح
صاحب السمو
الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح
الأمير الوالد
صاحب السمو
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت

# المحتويات


| | |
|---|---|
| مجلس الإدارة | 01 |
| أضواء على البيانات المالية | 03 |
| كلمة رئيس مجلس الإدارة | 05 |
| إستعراض البيانات المالية | 10 |

## مجلس الإدارة

| | |
|---|---|
| بسام يوسف الغانم | رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب |
| صلاح خالد الفليج | نائب رئيس مجلس الإدارة |
| عادل محمد رضا بهبهاني | عضو |
| عبدالعزيزعبدالرحمن الشايع | عضو |
| عبدالكريم عبدالله السعيد | عضو |
| حسين أحمد قبازرد | عضو |
| خالد سعود الحسن | عضو |
| ناصر يوسف بورسلي | عضو |
| مهدي محمود حيدر | عضو |
| د. يوسف عبدالله العوضي | رئيس المدراء العامين والرئيس التنفيذي |

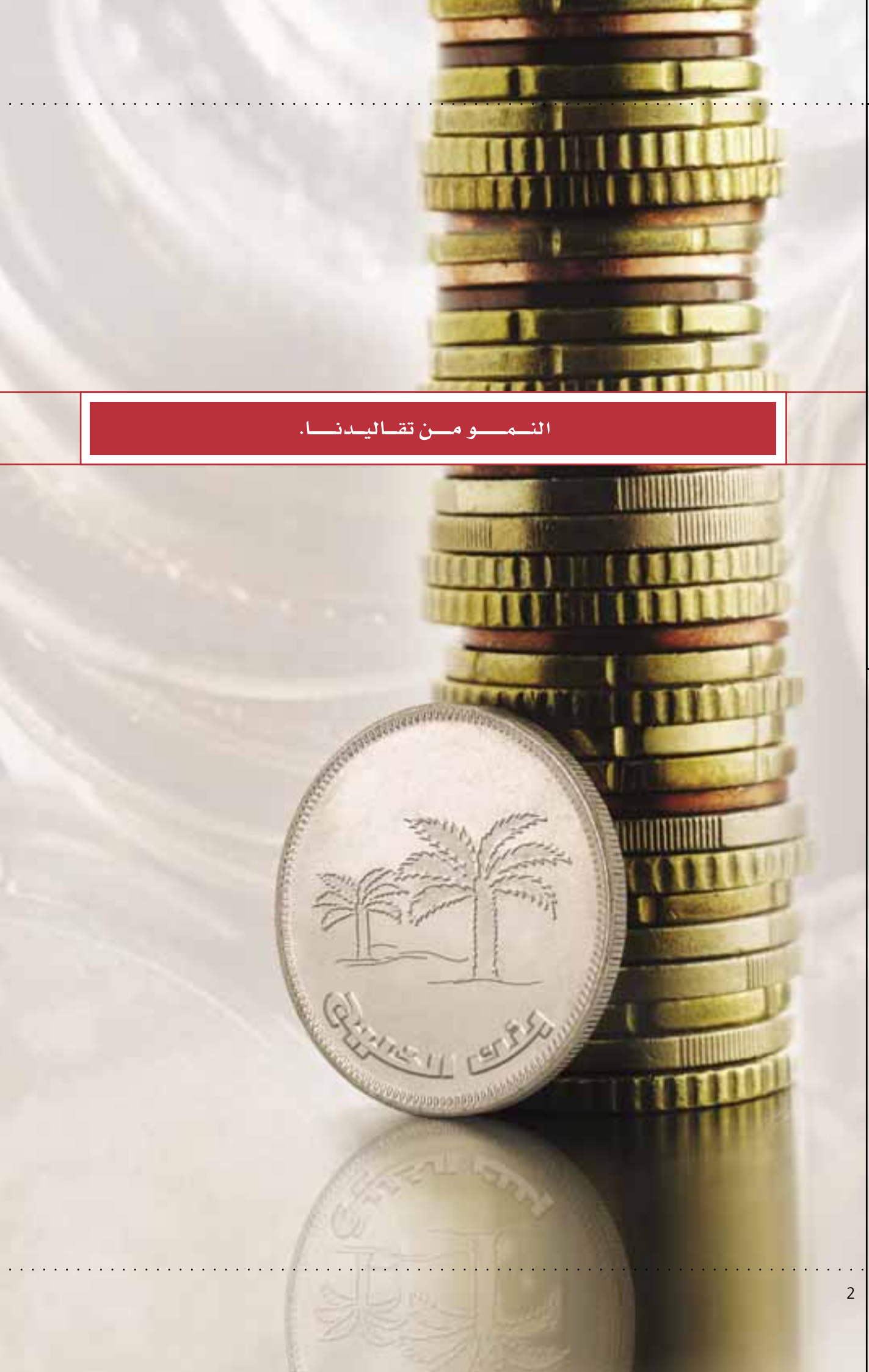

النمو من تقاليدنا.

# أضواء على البيانات المالية

## السنة

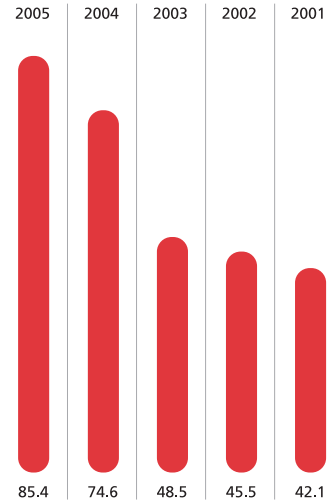


## العائد على متوسط الأصول

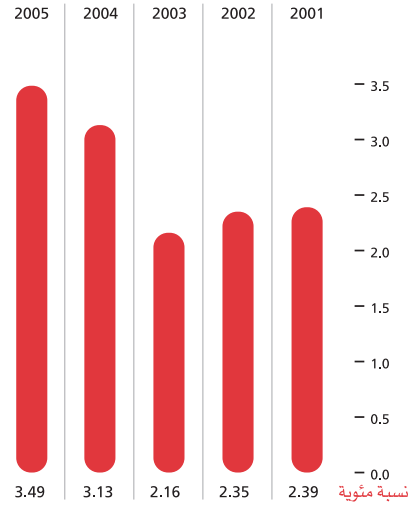


## العائد على متوسط حقوق المساهمين

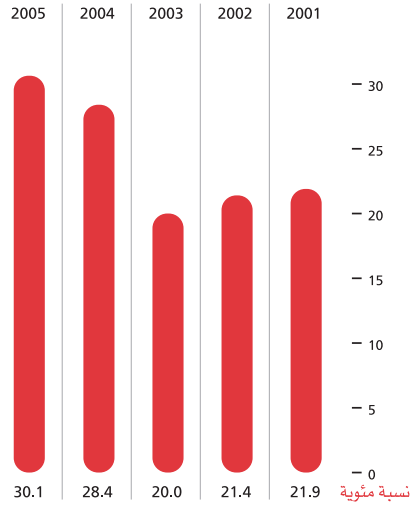


## ربح السهم

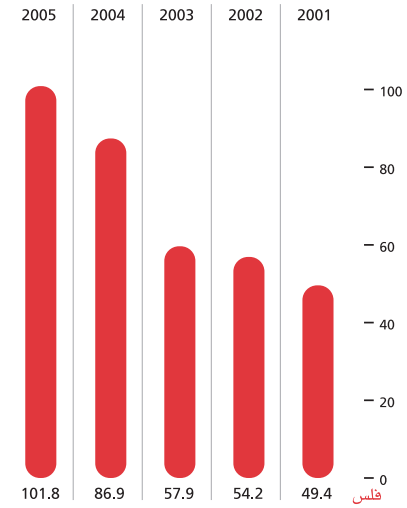


## نسبة التكاليف إلى الإيرادات

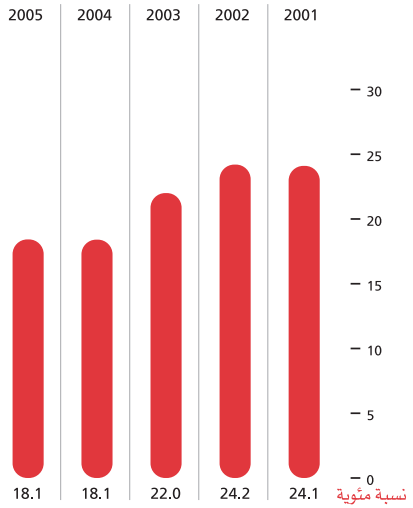

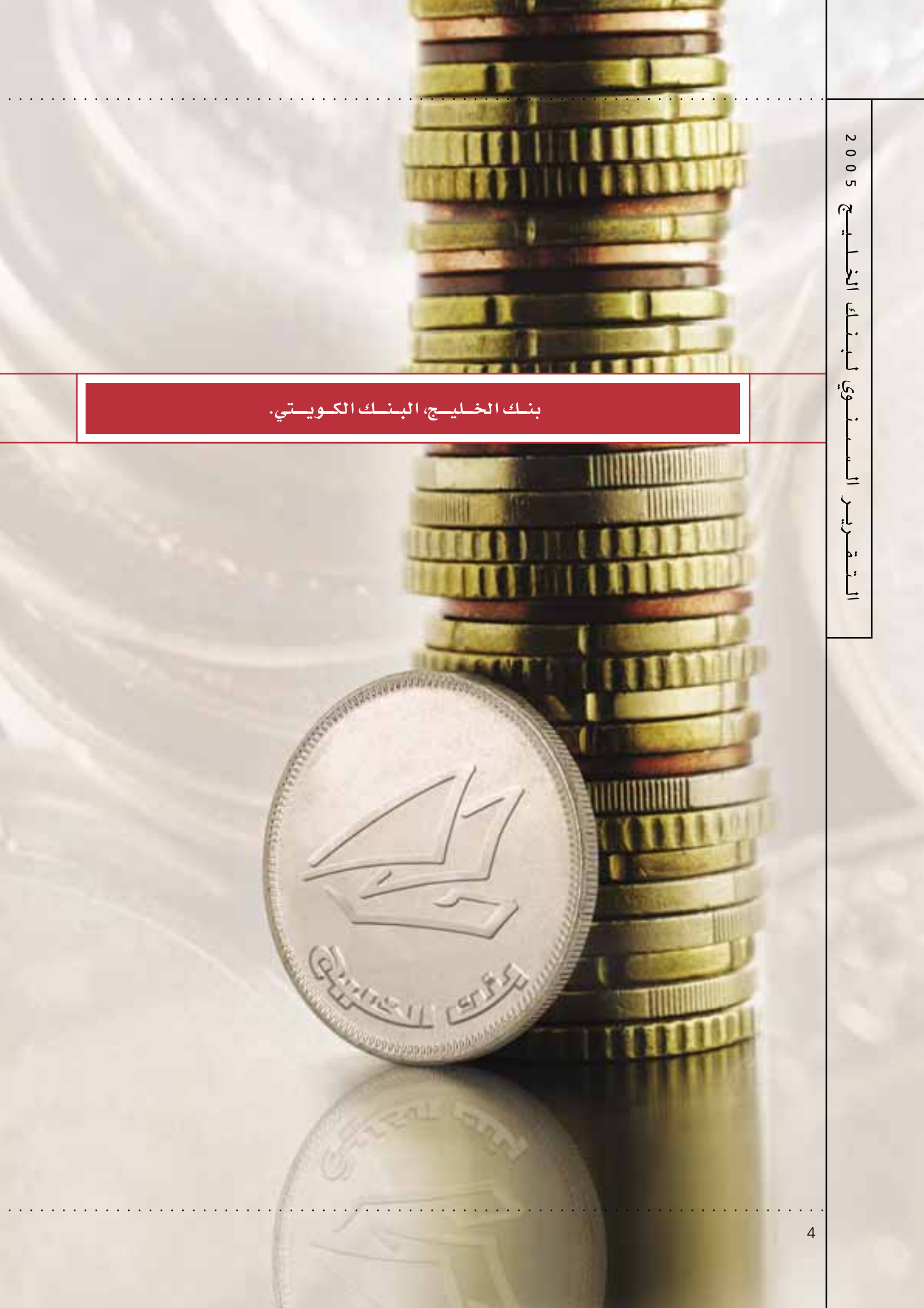

بنك الخليج، البنك الكويتي.

## كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

# 2005: العام السادس على التوالي من النمو القياسي

كان عام 2005 هو العام السادس على التوالي من النمو والربحية التي لا تضاهى بالنسبة لبنك الخليج ، وجاء ذلك بمثابة اختبار حقيقي لنجاح استراتيجية التحول النوعي التي بدأنا بتطبيقها في عام 1999 واستراتيجية قطف الثمار التي بدأنا بتنفيذها في عام 2003 . ويعتز بنك الخليج بأن الإنجازات والنتائج المالية القوية المحققة في عام 2005 قد جاءت لتثبت أن بنك الخليج سيواصل بنجاح اجتياز كل الاختبارات التي تنطوي عليها بيئة السوق المحلية المتسمة بدرجة عالية من المنافسة.

ولقد جاء فوز البنك خلال عام 2005 بجائزتين شهيرتين تقديراً للدور الريادي المتزايد للبنك وطرحه لبرامج وخدمات مصرفية مبتكرة وحيوية تحت إشراف وقيادة فريق إدارة يتصف بدرجة عالية من المهنية والابتكار ، يسانده في ذلك فريق من الموظفين ذوي المواهب والكفاءات المهنية العالية . فقد بادرت مجلة "بانكر ميدل إيست" الشهيرة إلى منح بنك الخليج جائزة "أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الشرق الأوسط لعام 2005 ". كما قام مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والعمل بدول مجلس التعاون الخليجي بمنح درع تقديري لبنك الخليج لنجاحه في تحقيق أعلى نسبة في توطين وإحلال الوظائف على مستوى القطاع الخاص في الكويت.

وقد حقق بنك الخليج نتائج مالية قوية في عام 2005، حيث ازداد صافي الربح بنسبة 14% ليبلغ 85,4 مليون د.ك. (292,4 مليون دولار أمريكي) ، ما يعكس النمو القوي للإيرادات الأساسية من كافة أنشطة العمل .

كما حقق البنك تحسناً جوهرياً في مؤشرات الربحية الأساسية والعائد على حقوق المساهمين. فقد ارتفع العائد على الأصول إلى 3,49% ، بينما ازداد العائد على حقوق المساهمين إلى 30,1% ، وكل من هاتين النسبتين تعتبر عالية إلى درجة استثنائية بالمعايير المصرفية العالمية . كما ازداد صافي إيرادات الفوائد بنسبة 21%، في حين سجل صافي الرسوم والعمولات نمواً بمعدل 45%.

وباعتباره واحداً من أكثر المؤسسات المالية فاعلية وكفاءة في الكويت، يواصل بنك الخليج الحفاظ على واحدة من أفضل وأدنى نسب التكاليف / الإيرادات على مستوى الصناعة المصرفية، حيث بلغت نسبة الكفاءة التشغيلية 18,1% بالرغم من استمرار استثماراتنا المكثفة في مختلف مجالات العمل .

كما حافظ بنك الخليج على جودة أصوله ، علماً بأن القروض غير المنتظمة مغطاة بالمخصصات المناسبة لمواجهة أية خسائر محتملة قد تنطوي عليها القروض. وقد انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي محفظة قروض البنك من 2,99% في عام 2004 إلى 2,25% في عام 2005 . كما تحسنت نسبة التغطية بالمخصصات من 144,7% لعام 2004 إلى 197,4% لعام 2005 . وتلقى القاعدة التمويلية لبنك الخليج دعماً من مركزه القوي في سوق ودائع التجزئة .

وحقق بنك الخليج أيضاً ربحية قياسية للسهم الواحد بلغت 101,8 فلس لعام 2005 .

إن بنك الخليج يحرص على تطبيق استراتيجية متوازنة تحقق على الدوام نتائج قوية في بيئات اقتصادية دائمة التغير. فنحن نركز جلّ اهتمامنا على نجاح مجموعات الأعمال المصرفية في البنك بتحقيق إيرادات مستدامة ضمن الإطار الرقابي لبنك الكويت المركزي ، وذلك من خلال الابتكار وخدمة العملاء الرفيعة المستوى.

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لإبراز بعض من النجاحات التي تم تحقيقها والمبادرات الاستراتيجية الرئيسية التي تم اتخاذها في كل مجموعة من مجموعات العمل المصرفي في البنك خلال عام 2005 .

**"بنك الخليج ... دائماً أكثر"**

تركز مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد على كونها أفضل مزود للخدمات المالية للأفراد في الكويت . وقد سجلت هذه المجموعة سنة من النجاح الفائق ، محققة زيادة جوهرية في استقطاب المزيد من العملاء الجدد من كافة شرائح السوق الرئيسية ، الأمر الذي أفضى إلى نمو مستمر في حصة بنك الخليج من شريحة الموظفين ذوي الرواتب الشهرية في السوق . فبنك الخليج هو البنك المحلي الوحيد الذي حقق زيادة هامة في حصته من السوق منذ أن تغير هيكل ملكيته في عام 1999 . كما تم تحقيق إنجاز هام عندما قامت شركة نفط الكويت باختيار بنك الخليج كبنك مفضل لخدمة موظفيها. وتخطط مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد لإقامة المزيد من التحالفات الاستراتيجية بهدف تعزيز مركز بنك الخليج كبنك مفضل للموظفين العاملين لدى عملاء استراتيجيين آخرين.

وقد سجلت محفظة القروض نمواً استثنائياً ، حيث حقق البنك زيادة هامة في حصته من سوق القروض . كما سجلت الودائع بدورها زيادة جوهرية لتوفر بذلك مزيجاً تمويلياً أفضل . ونجح حساب الدانة في تكريس شهرة عالية باتت مرتبطة باسمه المميز ، وسيظل هذا الحساب قدوة لحسابات السحب على الجوائز في الكويت. أما بطاقات الائتمان، فهي تواصل توفير مصدر هام ودائم للإيرادات، حيث نجحت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في تحقيق أعلى نسبة انتشار لبطاقاتنا الائتمانية في الأسواق الرئيسية المستهدفة.

ويواصل بنك الخليج دوره القيادي في السوق من حيث روح الابتكار والإبداع المستندة إلى النظرة الصائبة في استشراف احتياجات العملاء ، وهذا ما أثبته بكل وضوح ذلك النجاح الكبير الذي حققه "حساب رد" (Red Account)، وهو الحساب الفريد الذي وفره بنك الخليج لطلبة الجامعة. فقد أسفرَ استطلاع تم إجراؤه مؤخراً عن نتيجة مفادها أن بنك الخليج هو البنك المفضل بالنسبة لما يزيد عن 30% من الطلبة الكويتيين ، وهذا ما يعتبر مؤشراً رئيسياً على تنامي حصة بنك الخليج مستقبلاً من شريحة الموظفين العاملين برواتب شهرية في الكويت.

ولقد قمنا باستثمارات هامة في مجال الخدمة المصرفية الهاتفية لتصبح خدمة تواكب المعايير العالمية وتتسم بدرجة عالية من الابتكار ، ولتكون بذلك نظاماً متفاعلاً مع متطلبات العملاء من شأنه أن يضمن استمرار تقديمنا لأفضل خدمة مصرفية هاتفية في الكويت . وإضافة إلى ذلك، تشهد قناة الخدمة المصرفية بالإنترنت نمواً قوياً، حيث يواصل البنك استثماراته في قناة التوزيع هذه ليوفر مزيداً من المزايا لعملائه.

ويحتفظ بنك الخليج بأعلى حصة من العدد الإجمالي لأجهزة السحب الآلية المركبة خارج فروع البنوك في الكويت ، قياساً بأية مؤسسة مالية أخرى ، وهذا ما يوفر للعملاء وصولاً فورياً إلى أموالهم من خلال تركيب تلك الأجهزة في المنافذ الرئيسية لتسوق العملاء.

وبهدف توفير أقصى قدر من اليسر لعملائنا ، يواصل البنك على الدوام توسيع شبكة فروعه إلى مواقع استراتيجية مختارة ومنتشرة في مختلف مناطق الكويت . وقد استحدث بنك الخليج معياراً جديداً للعمل المصرفي في الكويت من خلال التصميم المعماري العصري الذي تم تعميمه على كافة الفروع التي تم تصميمها حديثاً ، والذي يحرص على المزج بين المعمار العصري وبين لمحات من التراث الكويتي العريق التي تظهر متأصلة في أسلوب المعمار والديكور الداخلي، حتى أن فروع بنك الخليج الجديدة قد أصبحت قدوة يحتذى بها في البلاد لتوفير أفضل الخدمات المصرفية للعملاء في بيئة عصرية تتوافر لها أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا من ابتكارات. وأصبحت نسبة تزيد عن 60% من فروع البنك مصممة الآن على هذا الطراز المعماري الذي ينفرد به بنك الخليج.

كما تواصل مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد استكشاف الفرص التي تمكنها من تحقيق أقصى درجة من رضا العملاء من خلال تسخير أحدث التطبيقات التكنولوجية المجربة لدى البنوك الدولية في مختلف أنحاء العالم ، بما من شأنه أن يلغي احتمال حدوث خطأ بشري ، وبما يمكّن موظفينا من التركيز على خدمة العملاء بأكثر الأساليب فاعلية.

كما ستواصل هذه المجموعة توفير نطاق أوسع من المنتجات والخدمات من خلال مزيج من القنوات أكثر اتساعاً وتنوعاً، ومن ضمنها شبكة الفروع وشبكة أجهزة السحب الآلي المتواصلة النمو، إلى جانب أكثر الخدمات المصرفية الإلكترونية شمولية والمستندة إلى أحدث التطبيقات التكنولوجية المصرفية، إضافة إلى فروع الخدمة الذاتية 7/24 التي تواصل تقديم معظم الخدمات المصرفية المتاحة لدى أي فرع مصرفي.

أما مجموعة الخدمات المصرفية للشركات فهي تعتز بكونها البنك المفضل لرجال الأعمال في الكويت، وذلك بفضل ثقافتها العميقة الجذور والتي تركز على إقامة شراكة استراتيجية طويلة الأمد مع عملائها، بدلاً من اعتبارهم فرص أعمال عابرة. وبفضل هذه الثقافة، سجلت هذه المجموعة نمواً قوياً خلال العام .

وقد استكملت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات خلال عام 2005 عملية إعادة تنظيمها بالكامل إلى قطاعات عمل تواكب تقسيمات قطاعات السوق المحلي، وذلك بهدف توفير أفضل الموارد لعملائنا، مع الحرص في ذات الوقت على تقليص المخاطر المتأصلة في كل قطاع من قطاعات السوق بالاستناد إلى خصائصه الفريدة. ومن المتوقع لهذا التنظيم الرائد على مستوى السوق أن يوفر أساساً قوياً للنمو المستقبلي.

ومن البرامج التمويلية الهامة التي نفذتها مجموعة الخدمات المصرفية للشركات خلال العام توفير الاحتياجات التمويلية لشركات المقاولات الأجنبية والمحلية العاملة على تنفيذ عقد أعمال الهندسة والتوريد والإنشاء لمحطة للطاقة تعمل على العنفة الغازية بقوة 1500 ميغاوات. كما قدمت هذه المجموعة تسهيلات تمويل لرأس المال العامل والكفالات للمقاول الذي فاز بعقد إنشاء واحد من أضخم الأسواق التجارية النشطة في الكويت وهو "آفنيوز مول" (The Avenues Mall). ومن الصفقات التمويلية الهامة الأخرى التي أنجزتها هذه المجموعة خلال العام توفير التسهيلات التمويلية لشركة المقاولات التي تقوم بتنفيذ مشروع تطوير الطريق الدائري الخامس.

أما مجموعة الأعمال المصرفية الدولية فقد واصلت تركيزها على المجالات الرئيسية التي تنفرد فيها بمزايا تنافسية، وذلك من خلال تقديم الدعم التمويلي لعمليات التجارة، مع السعي نحو منح أو المساهمة في التسهيلات الائتمانية الدولية ذات الجودة العالية. وقد أفضت هذه المبادرات في مجموعها إلى سنة أخرى من الأداء القوي لهذه المجموعة. كما تمكنت مجموعة الأعمال المصرفية الدولية من تنويع مصادر إيرادات البنك من خلال تحقيقها للإيرادات من أنشطتها خارج الكويت. فعلى المستوى الدولي، بذلت المجموعة جهوداً بناءة أثمرت في توسيع حجم أعمالها في منطقة الشرق الأوسط والأسواق الناشئة ، وخاصة الشرق الأقصى، وذلك من خلال اتباعها لسياسة متفاعلة في مجال الإقراض الدولي. أما على المستوى المحلي، فتواصل المجموعة تقديم دعم فعّال لقاعدة عملاء البنك المحليين الذين لهم أنشطة خارج دولة الكويت. وإضافة إلى ذلك، يواصل قطاع الشركات متعددة الجنسية ممارسة دور رئيسي في تلبية المتطلبات المالية للمشاريع التي تنفذها شركات دولية في كل من الكويت والخارج.

وبدورها سجلت مجموعة الخزينة عاماً آخر من الأداء اللافت، حيث ازدادت الإيرادات من التعاملات المالية إلى حد كبير قياساً بالعام السابق. وقامت المجموعة خلال العام باتخاذ مبادرات هامة بطرح العديد من المنتجات المبتكرة وتوفير حلول تخفيف المخاطر إلى عملاء البنك من الشركات. كما حققت محفظة المتاجرة لحساب البنك أداءً جيداً خلال العام ضمن المعايير المتشددة لضبط المخاطر. وعززت المجموعة قدراتها على التسعير من خلال التحول إلى نظم التسعير المستندة إلى شبكة الانترنت.

وتولت مجموعة الاستثمار قيادة عملية طرح منتجين استثماريين للعملاء الأفراد خلال العام ، لتمنح بذلك فرصة ممتازة للمستثمرين لتعزيز العوائد على استثمارهم وذلك بما يواكب النمو المتزايد للأسواق الرأسمالية في المنطقة. فصندوق الأوراق المالية ذات رأس المال المضمون، والذي تم طرحه بالتحالف مع جيه بي مورغان، يوفر للمستثمرين فرصة للمشاركة في استثمار مضمون يهدف إلى تحقيق الأرباح من الأداء الإيجابي لسلة من مؤشرات الأسهم، مع ضمان رأس المال المستثمر بكامله وحد أدنى من العائد عند الاستحقاق. وباعتبار بنك الخليج هو الوكيل الحصري لتسويق صندوق البشائر للأسهم الخليجية، قامت هذه المجموعة بالإعلان عن طرح هذا الصندوق كصندوق أسهم إسلامي وذلك بالاشتراك مع المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة. علماً بأن هذا الصندوق يعكس الروح الريادية لبنك الخليج في طرح منتجات استثمارية مبتكرة إلى المستثمرين الاقليميين والدوليين. ويأتي طرح هذا الصندوق في وقت تشهد فيه أسواق الأسهم الإقليمية نشاطاً لافتاً تسانده البيئات الاقتصادية المتغيرة في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي. كما قامت مجموعة الاستثمار في الجزء الأخير من

العام بطرح خدمات الأمانة التي توفر مستوى جديداً من الخدمة والدعم إلى العملاء الحاليين والجدد، سواء كانوا مؤسسات أم أفراد.

ويظل بنك الخليج واحداً من أعلى البنوك تصنيفاً في المنطقة بحصوله على تقييم ائتماني في مرتبة "A" من وكالة كابيتال انتيليجنس، وهي واحدة من أكبر وكالات تقييم الأسواق الناشئة في العالم . كما حصل على تقييمات ائتمانية عالية من أكبر مؤسسات التقييم الائتماني العالمية ، وهي مرتبة "A-" (من وكالة فيتش)، ومرتبة "A2" (من وكالة موديز)، ومرتبة "A-" (من وكالة ستاندرد أند بورز).

وتعكس هذه التقييمات الائتمانية الإيجابية ربحية البنك السليمة، وجودة أصوله، واستقرار التمويل بودائع التجزئة، والقاعدة الرأسمالية المناسبة. كما جاءت هذه التقييمات انعكاساً للأداء المالي الممتاز لبنك الخليج ومركزه الراسخ في السوق الذي يجعل منه واحداً من أقوى البنوك التجارية في الكويت.

وكما تعرفون ، فإن هذا التقرير السنوي هو التقرير الأول الذي يصدر بعد البدء بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل (2). ولقد كان من دواعي سرور بنك الخليج أن قام بنك الكويت المركزي بدور ريادي جعل الكويت أول دولة تطبق تلك التعليمات بالكامل، ليس على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فحسب، بل وعلى مستوى معظم دول العالم ككل. ويعتز بنك الخليج بمبادرته إلى تقديم معلومات هامة للمساهمين بما يفوق المتطلبات الرقابية، فنحن نعتقد بأن تطبيق اتفاقية بازل (2) سيوضح نقاط القوة الكثيرة التي ينطوي عليها نموذج العمل الذي نطبقه.

وبما أن سوق الخدمات المالية في الكويت يواصل تطوره وارتقاءه مع تزايد متطلبات العملاء، فإن بنك الخليج يواصل استثماره في فريق الإدارة العليا والموظفين، وهو فريق يعتبر الأفضل على مستوى الصناعة المصرفية المحلية، وبحيث تكفل تلك الاستثمارات بقاءنا في صدارة القطاع المصرفي الكويتي .

وبالنظر إلى ما ينفرد به بنك الخليج من سجل حافل بالنجاحات، فإنه سيواصل ريادته للصناعة المصرفية في عام 2006. فاستراتيجيتنا التي تركز على العملاء تواصل تحقيق مزايا هامة لكل من عملاء البنك ومساهميه، إذ أننا نتخذ من المستوى المتميز لخدمة العملاء ومن العوائد الفائقة على استثمارات المساهمين كدليل لنا في اتخاذ قرارات العمل. وسعياً نحو تحقيق هذه الغاية، يسر مجلس إدارة بنك الخليج أن يوصي إلى الجمعية العمومية لمساهمي البنك بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 60 فلساً للسهم الواحد وأسهم منحة بمعدل 10% (أي بواقع 10 أسهم لكل مائة سهم) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2005 .

ويسرني، نيابة عن مجلس إدارة البنك، أن أتقدم ببالغ الامتنان وعظيم التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، معربين في الوقت ذاته عن عميق امتناننا لما تلقيناه من دعم ومساندة على مدى سنوات طويلة من سمو الأمير الراحل المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، مع صادق تعازينا القلبية لآل الصباح الكرام ولشعب الكويت برحيل هذا القائد الكبير .

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى بنك الكويت المركزي لما قدمه من توجيهات سديدة ومساندة دائمة للقطاع المصرفي في البلاد .

ويسرني، نيابة عن بنك الخليج، أن أتقدم بخالص الشكر إلى عملائنا الأعزاء لما أبدوه من ولاء دائم للبنك، وإلى مساهمينا الكرام لما قدموه من دعم ورعاية مستمرة. لقد كان عام 2005 من أكثر الفترات أهمية ونجاحاً في تاريخ بنك الخليج، ونتطلع إلى مشاركتكم مزيداً من النجاحات في المستقبل .

**بسام يوسف الغانم**
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

# إستعراض البيانات المالية

# إستعراض البيانات المالية


| | |
|---|---|
| ملخص الأداء المالي | 12 |
| صافي إيرادات الفوائد | 13 |
| الإيرادات التشغيلية الأخرى | 14 |
| المصاريف التشغيلية | 14 |
| المخصصات | 15 |
| تحليل الميزانية العمومية | 16 |
| تصنيفات البنك الائتمانية | 18 |
| إستعراض البيانات المالية | 18 |
| إدارة المخاطر | 24 |

# ملخص الأداء المالي:

| (بملايين الدنانير) | 2005 | 2004 |
|---|---|---|
| صافي إيرادات الفوائد | 81.54 | 67.65 |
| إيرادات تشغيلية أخرى | 51.61 | 35.57 |
| إيرادات التشغيل | 133.15 | 103.22 |
| مصاريف التشغيل | (24.10) | (18.67) |
| ربح التشغيل قبل المخصصات | 109.05 | 84.55 |
| المخصصات | (20.73) | (7.31) |
| ربح التشغيل | 88.32 | 77.24 |
| أتعاب أعضاء مجلس الإدارة | (0.11) | (0.11) |
| حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي/ ضريبة دعم العمالة الوطنية | (2.84) | (2.48) |
| **صافي الربح** | 85.37 | 74.65 |

حقق بنك الخليج نتائج قياسية أخرى عام 2005 معززا بذلك مستوى الربحية الملحوظ الذي أدى إلى تحقيق النتائج القياسية عام 2004. ويعتبر الأداء المتميز لعام 2005 تتويجا للنمو المتواصل في الأرباح لمدة ست سنوات منذ تغيير ملكية البنك في أواخر 1999. وقد بلغت معدلات الأرباح التشغيلية وصافي الأرباح وعوائد المساهمين والكفاءة التشغيلية والربحية أعلى مستوياتها عام 2005 حيث حقق البنك جميع الأهداف الرئيسية الواردة في خطة العمل لعام 2005 .

بلغ صافي الأرباح القياسية 85.37 مليون دينار كويتي (292.36 مليون دولار أمريكي) والذي يشكل زيادة وقدرها 10.72 مليون دينار كويتي أو 14% مقارنة بعام 2004. كما زادت الأرباح التشغيلية قبل استقطاع المخصصات بمقدار 24.50 مليون دينار كويتي (29%) لتبلغ 109.05 مليون دينار كويتي مما يعكس نسبة النمو الملحوظة في جميع أنشطة العمل. كما أن النمو الملحوظ في الإيرادات التشغيلية (البالغ 29.93 مليون دينار كويتي أو 29%) كان أكثر تميزا حيث تم تحقيقه في ظل التعليمات الجديدة لبنك الكويت المركزي بتخفيض نسبة القروض / الودائع 20:80 والتي حددت القروض الممنوحة إلى العملاء بنسبة 80% من ودائع العملاء. وقد أدت هذه النسبة إلى تقلص نمو القروض الجديدة بشكل كبير في أواخر 2004 وأوائل 2005. لم تؤد هذه النسبة المحددة 20:80 فقط إلى إبطاء النمو السنوي في صافي إيرادات الفوائد ولكنها أدت أيضا إلى تخفيض النمو في إيرادات الرسوم والقطع الأجنبي المتعلقة بنمو التسهيلات الائتمانية.

وبالرغم من هذه النسبة المفروضة 20:80 إلا أنه قد تم تحقيق زيادة في صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 13.89 مليون دينار كويتي (21%) نتيجة للزيادة في أرصدة ودائع العملاء والنمو الملحوظ في القروض الاستهلاكية وقروض الشركات.

شهدت الإيرادات التشغيلية الأخرى نموا بمقدار 16.04 مليون دينار كويتي (45%) حيث يعزى ذلك إلى النمو الملحوظ في إيرادات الرسوم (لغاية 45%) وإيرادات القطع الأجنبي (لغاية 14%) والنمو الملحوظ في الإيرادات المحققة من بيع الاستثمارات.

زادت المصاريف التشغيلية بمبلغ 5.43 مليون دينار كويتي (29%) وذلك لاستمرار الاستثمار في الفروع والموظفين والأنظمة. بلغت تكاليف الموظفين 2.02 مليون دينار كويتي (17%) في حين بلغت التكاليف التي لا تتعلق بالموظفين 3.41 مليون دينار كويتي (49%). حافظ البنك على نسبة التكلفة إلى الدخل بشكل ملحوظ عند 18.1% وذلك يعود إلى أن النمو في التكلفة قد قابله نموا في الإيرادات التشغيلية بنسبة 29%. هبطت نسبة التكلفة إلى الدخل الخاصة ببنك الخليج إلى النصف تقريبا منذ عام 1999 وذلك نتيجة للتطويرات الملحوظة في الإنتاجية والإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز وزيادة أنشطة المبيعات. زادت نسبة النمو

في الإيرادات عن نسبة النمو في المصاريف التشغيلية بشكل ملحوظ حيث قام البنك بتوسعة أعماله وأنشطته خلال الست سنوات الماضية.

بلغت قيمة المخصصات 20.73 مليون دينار كويتي مما يشكل زيادة بمبلغ 13.42 مليون دينار كويتي (183%) مقارنة بعام 2004. كما بلغت المخصصات المحددة 2.31 مليون دينار كويتي مما يشكل زيادة بمبلغ 4.45 مليون دينار كويتي في حين أن المخصصات العامة بلغت 11.11 مليون دينار كويتي مما يشكل زيادة بمبلغ 16.28 مليون دينار كويتي. نتجت المخصصات العامة بشكل رئيسي عن التعليمات المتحفظة الصادرة عن بنك الكويت المركزي والتي تتطلب وضع مخصصات عامة بنسبة 2% كحد أدنى مقابل التسهيلات الائتمانية (داخل وخارج الميزانية العمومية).

أدت هذه النتائج القياسية إلى إجراء تحسينات رئيسية في المؤشرات الرئيسية لربحية البنك وعوائد المساهمين. بلغ كل من العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين أعلى مستويات لهما 3.49% و30.1% على التوالي. وتعتبر هذه العوائد عالية بشكل ملحوظ واستثنائي وفقا للمعايير المصرفية الدولية. وبالمثل فقد زادت ربحية السهم بنسبة 17% من 86.9 فلس إلى 101.8 فلس.

## صافي إيرادات الفوائد

| | 2005 | 2004 |
|---|---|---|
| صافي إيرادات الفوائد (بملايين الدنانير) | 81.54 | 67.65 |
| متوسط الأصول المنتجة للفوائد (بملايين الدنانير) | 2,380.1 | 2,336.7 |
| نسبة صافي الفوائد (نسبة مئوية) | %3.08 | %2.65 |
| صافي هامش الربح من الفوائد (نسبة مئوية) | %3.43 | %2.90 |
| متوسط سعر الخصم للدينار الكويتي (نسبة مئوية) | %5.40 | %3.70 |

زاد صافي إيراد الفوائد بمبلغ 13.89 مليون دينار كويتي (21%) عام 2005 مع تحقيق نمو ملحوظ في كل من الخدمات المصرفية الاستهلاكية والخدمات المصرفية للشركات. زاد معدل النمو في القروض الاستهلاكية بنسبة 29% في حين زاد معدل النمو في الودائع الاستهلاكية بنسبة 14% حيث قام البنك بتعزيز نطاق منتجاته وافتتاح المزيد من الفروع الجديدة والاستمرار في زيادة حصته في السوق من حيث الخدمات المصرفية الاستهلاكية. انخفض معدل القروض الممنوحة للشركات بنسبة 6% وذلك بسبب تخفيض التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات في الجزء الأخير من عام 2004 وأوائل 2005 وذلك للالتزام بنسبة 20:80 (بدأ نمو صافي القروض الممنوحة للشركات اعتبارا من ابريل 2005 وما بعد ذلك وذلك اعتمادا على النمو الملحوظ في ودائع العملاء). حافظ صافي دخل فوائد القروض المقدمة إلى الشركات على معدله بنسبة 28% زيادة عن 2004 حيث أن النتائج الجيدة المحققة من النمو الملحوظ في القروض والودائع قد تم استخدامه لمقابلة الانخفاض في متوسط أحجام القروض.

أدى تطبيق نسبة 20:80 في يوليو 2004 إلى تحقيق نمو متوسط في معدل الموجودات المنتجة للفوائد عام 2005 بزيادة وقدرها 43.4 مليون دينار كويتي (1.9%) لتبلغ 2.38 بليون دينار كويتي. وقد جاءت الزيادة في صافي دخل الفوائد بسبب التحسن الملحوظ في هوامش الفائدة. زاد صافي دخل الفوائد الكلي 43 نقطة أساس (3.08%) وذلك بسبب الزيادة في قروض الشركات والنمو الملحوظ في القروض الاستهلاكية والتحسن في خدمات التمويل المختلفة. زاد صافي هامش الفوائد 53 نقطة أساس ليصل إلى 3.43% بسبب الزيادة في المنافع المحققة من ارتفاع أسعار الفائدة على صافي أموال البنك. كما ارتفع معامل الخصم على الدينار الكويتي بشكل ثابت خلال عام 2005 (من 4.75% إلى 6.00%) حيث قام بنك الكويت المركزي بشكل عام بإتباع الاتجاه التصاعدي في أسعار الفائدة الأمريكية. وقد زاد بالتالي متوسط السعر بمقدار 170 نقطة أساس أو 46% عام 2005 ليصل إلى 5.40%.

## الإيرادات التشغيلية الأخرى

| (بملايين الدنانير) | 2005 | 2004 |
|---|---|---|
| صافي الرسوم والعمولات | 25.32 | 17.47 |
| الدخل من القطع الأجنبي والمشتقات | 5.45 | 4.78 |
| إيرادات توزيعات الأرباح | 1.86 | 1.62 |
| إيرادات أخرى | 0.15 | 0.26 |
| إيرادات بيع أوراق مالية استثمارية | 18.83 | 11.44 |
| إجمالي الإيرادات التشغيلية الأخرى | 51.61 | 35.57 |

زادت الإيرادات التشغيلية الأخرى بمقدار 16.04 مليون دينار كويتي أو 45% عام 2005. زاد صافي الرسوم والعمولات بمبلغ 7.85 مليون دينار كويتي (45%) والذي صاحبه نمو ملحوظ في حجم الأعمال في جميع الأنشطة والمنتجات والخدمات (إلى جانب رسوم القروض). كما كان هناك نمو ملحوظ بشكل خاص في العمولات على خطابات الاعتماد وخطابات الضمان وإيرادات التأمين على القروض الاستهلاكية.

زادت إيرادات المتاجرة بالعملات الأجنبية بمبلغ 0.67 مليون دينار كويتي (14%) مما يعكس الزيادة في أعمال العملاء. أما إيرادات التداول لحساب البنك فقد ظلت بوجه عام بدون تغيير مقارنة بالعام السابق.

زاد إيراد توزيعات الأرباح بمبلغ 0.24 مليون دينار كويتي (14%) عام 2005 ليصل إلى 1.86 مليون دينار كويتي. أما الإيرادات الأخرى فقد انخفضت بمقدار 0.11 مليون دينار كويتي (42%) لتصل إلى 0.15 مليون دينار كويتي.

زادت الإيرادات الناتجة عن بيع الأوراق المالية الاستثمارية بمبلغ 7.39 مليون دينار كويتي (65%) لتصل إلى 18.83 مليون دينار كويتي. نتجت أرباح عام 2005 بشكل رئيسي عن بيع باقي الأوراق المالية التي تم شراؤها أصلا عام 2001 عندما انخفضت أسعار الفائدة، وبيع حصص البنك في الشركة الكويتية للمقاصة وبنك الكويت والبحرين الذي يقع مكتبه الرئيسي في البحرين. وقد تم بيع هذه الاستثمارات الطويلة الأجل نتيجة للتغييرات في أحوال السوق. مازال البنك مستمر في تطبيق معايير الاستثمار الصارمة عند الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك بسبب المخاوف الناتجة عن التقلبات المحتملة في الأسواق الرأسمالية حيث يسعى البنك إلى التركيز على تحقيق إيرادات جيدة قابلة للتحقيق بدلا من السعي للحصول على أرباح متقلبة من الأوراق المالية الاستثمارية.

## المصاريف التشغيلية

| (بملايين الدنانير) | 2005 | 2004 |
|---|---|---|
| تكاليف الموظفين | 13.75 | 11.73 |
| تكاليف الإيجارات | 1.20 | 1.12 |
| الإستهلاكات | 1.15 | 0.87 |
| مصاريف أخرى | 8.00 | 4.95 |
| إجمالي المصاريف التشغيلية | 24.10 | 18.67 |
| نسبة التكلفة إلى الإيرادات (نسبة مئوية) | %18.1 | %18.1 |
| عدد الموظفين بنهاية الفترة | 914 | 809 |

زادت المصاريف التشغيلية بمبلغ 5.43 مليون دينار كويتي (29%) عام 2005. كما زادت تكاليف الموظفين بمبلغ 2.02 مليون دينار كويتي (17%) حيث يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى زيادة الحوافز المتعلقة بالأداء والنمو في عدد الموظفين. زاد عدد الموظفين كما في نهاية السنة بمقدار 105 (13%) وذلك يعكس بشكل رئيسي النمو في عدد الموظفين لدعم النمو في الخدمات المصرفية الاستهلاكية والتوسع في شبكة الفروع.

زادت تكاليف الايجارات بنسبة 7.5% بسبب افتتاح فرعين جديدين عام 2005. كما زادت تكاليف الاستهلاك بمبلغ 0.28 مليون دينار كويتي (32%) بسبب الاستثمارات الهامة في الفروع الجديدة والأنظمة خلال إستراتيجية تحول البنك. زادت المصاريف الأخرى بمبلغ 3.05 مليون دينار كويتي (62%) عام 2005 وذلك يعود بشكل كلي إلى ارتفاع تكاليف التسويق (زيادة بمقدار 0.9 مليون دينار كويتي) والمخصصات لقضيتين قانونيتين قائمتين منذ زمن طويل (2.2 مليون دينار كويتي). تعكس هذه الزيادة الحادة في تكاليف التسويق النشاط الملحوظ في التسويق خلال عام 2005 لتدعيم برنامج شراء الخدمات الاستهلاكية.

حافظت نسبة التكلفة إلى الدخل على معدلها 18.1%. مازال بنك الخليج يحافظ على واحدة من أفضل نسب الكفاءة التشغيلية لأي بنك في العالم وذلك بالرغم من النمو الملحوظ والمستمر في تكاليف الأعمال. ويبين هذا الأمر قدرة البنك على تنمية أعماله وزيادة حصته في السوق بحيث يتعدى نمو الإيرادات تكاليف الاستثمار في الفروع والأشخاص والمنتجات والأنظمة الجديدة.

## المخصصات

| (بملايين الدنانير) | 2005 | 2004 |
|---|---|---|
| مخصصات محددة | 4.45 | 2.14 |
| مخصصات عامة | 16.28 | 5.17 |
| إجمالي المخصصات | 20.73 | 7.31 |
| نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (نسبة مئوية) | %2.25 | %2.99 |
| نسبة التغطية بالمخصصات المحددة (نسبة مئوية) | %50.7 | %56.2 |
| نسبة التغطية بإجمالي المخصصات (نسبة مئوية) | %197.4 | %144.7 |

زادت المخصصات البالغة 20.73 مليون دينار كويتي بمقدار 13.42 مليون دينار كويتي (183%) مقارنة بعام 2004. أما المخصصات المحددة البالغة 2.31 مليون دينار كويتي (108%) فقد زادت بمبلغ 4.45 مليون دينار كويتي مقارنة بعام 2004. وتعود الزيادة في القروض التجارية بشكل رئيسي إلى مبلغ 1.99 مليون دينار كويتي المخصص ككفالة أداء تم منحها إلى العميل الذي لم يتمكن من الوفاء بالتزاماته وفقا للعقد المبرم مع حكومة الكويت. وقد أظهر التحسن في التحصيلات بأن المخصصات المحددة الاستهلاكية ظلت كما هي دون تغيير بالرغم من النمو الملحوظ في القروض الشخصية خلال الأعوام الأخيرة. أما المخصصات العامة البالغة 16.28 مليون دينار كويتي فقد تضمنت زيادة بمبلغ 11.11 مليون دينار كويتي (215%) مقارنة بعام 2004. ويعود الجزء الأكبر من هذه الزيادة إلى تعليمات البنك المركزي بعمل مخصص عام 2% كحد أدنى مقابل النمو في التسهيلات الائتمانية في نهاية العام (داخل وخارج الميزانية العمومية).

حافظت الموجودات على جودتها بحيث يعكس ذلك استراتيجيات الإقراض الجيدة من جانب البنك وسياساته وإجراءاته الائتمانية الصارمة والشاملة. انخفضت القروض غير الفعالة بمقدار 6.8 مليون دينار كويتي (15%) لتصل إلى 38.4 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 مما ساعد على استبعاد مبلغ 11.0 مليون دينار كويتي. ونتيجة لذلك فإن نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض قد انخفضت من 2.99% إلى 2.25%. كما انخفض غطاء المخصصات المحددة من 56.2% فيما يتعلق بالقروض غير المنتظمة عام 2004 إلى 50.7% كما في 31 ديسمبر 2005 حيث أن القروض التي تم شطبها قد تم وضع مخصص كامل لها إلا أن غطاء إجمالي المخصصات (بما في ذلك المخصصات العامة) قد زاد من 144.7% إلى 197.4%.

# تحليل الميزانية العمومية

| بيانات مختارة من الميزانية العمومية (بملايين الدنانير) | 31 Dec 2005 | 31 Dec 2004 |
|---|---|---|
| النقد والأموال قصيرة الأجل: أرصدة لدى بنك الكويت المركزي | 125.4 | 31.6 |
| قروض وسلف للبنوك | 63.5 | 116.3 |
| قروض وسلف للعملاء | 1,578.6 | 1,338.3 |
| ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى | 17.4 | - |
| أوراق مالية استثمارية | 105.9 | 87.6 |
| مجموع الموجودات | 2,608.2 | 2,286.1 |
| | | |
| المستحق للبنوك | 65.8 | 108.2 |
| قروض متوسطة الأجل من البنوك | - | 154.2 |
| سندات بسعر فائدة عائم | 58.4 | 58.9 |
| قروض مساندة لرأس المال | 43.8 | 44.2 |
| ودائع من المؤسسات المالية الأخرى | 205.8 | 168.0 |
| ودائع العملاء | 1,829.0 | 1,393.7 |
| حقوق المساهمين | 303.6 | 264.3 |
| | | |
| النسب المالية الرئيسية (نسبة مئوية) | | |
| العائد على متوسط الموجودات | %3.49 | %3.13 |
| العائد على متوسط حقوق المساهمين | %30.1 | %28.4 |
| نسبة القروض/ إلى الودائع ('20:80') | %76.9 | %85.1 |

زاد إجمالي الموجودات بمبلغ 322.1 مليون دينار كويتي أو 14.1% ليصل إلى 2.61 بليون دينار كويتي و 08.93 بليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2005. وقد نتج النمو الملحوظ في القروض والدفعات المقدمة إلى العملاء (240.3 مليون دينار كويتي أو 18%) بسبب النمو بمبلغ 435.3 مليون دينار كويتي (31%) في ودائع العملاء. وقد تم استغلال 60.5% تقريبا من الميزانية العمومية لتمويل القروض والدفعات المقدمة إلى العملاء كما في 31 ديسمبر 2005 مقارنة بحوالي 58.5% كما في 31 ديسمبر 2004.

زادت الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي بمبلغ 93.8 مليون دينار كويتي وذلك بسبب الزيادة في السيولة بالدينار الكويتي في السوق (ويعود ذلك جزئيا إلى أثار تطبيق نسبة 20:80).

انخفضت القروض والدفعات المقدمة إلى البنوك بمبلغ 52.8 مليون دينار كويتي (45%) ليصل إلى 63.5 مليون دينار كويتي حيث يعكس ذلك بشكل كبير السداد المبكر للتسهيلات الممنوحة إلى البنوك التركية وانخفاض القروض المقدمة إلى البنوك الكويتية الأخرى.

زادت القروض والدفعات المقدمة إلى العملاء بمبلغ 240.3 مليون دينار كويتي (18%) حيث يعكس ذلك بشكل رئيسي النمو الكبير ولكن المتحفظ في القروض الشخصية بمبلغ 148.2 مليون دينار كويتي (33%) إلى 595.1 مليون دينار كويتي. ونتيجة لذلك فقد زادت حصة القروض الشخصية من 32.1% إلى 36.3% من إجمالي القروض والدفعات المقدمة إلى العملاء.

زادت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبلغ 17.4 مليون دينار كويتي (100%) حيث يعود ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في سيولة الدينار الكويتي في السوق.

زادت الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ 18.3 مليون دينار كويتي (21%) حيث أن الاستثمارات الجديدة في رؤوس

الأموال المحلية وصناديق أسواق النقد وصناديق التغطية الدولية قد قابلت المبيعات الهامة عام 2005. انخفضت أوراق الدين بمبلغ 14.0 مليون دينار كويتي (81%) من 17.3 مليون دينار كويتي إلى 3.3 مليون دينار كويتي وذلك بسبب بيع باقي الأوراق المالية ذات الإيراد الثابت التي تم شراؤها أصلا عام 2001 عند هبوط أسعار الفائدة. زادت الأوراق المالية الرأسمالية بمبلغ 32.3 مليون دينار كويتي (46%) من 70.3 مليون دينار كويتي إلى 102.6 مليون دينار كويتي وزادت أيضا وكنسبة من إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية من 80.3% كما في 31 ديسمبر 2004 إلى 96.9% كما في نهاية 2005. أدت المبيعات والمشتريات التي تم تحقيقها عام 2005 إلى تغير ملحوظ في التنويع الجغرافي لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية. زادت الأوراق المالية الكويتية من 26.1% من المحفظة في نهاية 2004 إلى 41.2% في نهاية 2005. هبطت الأوراق المالية الأخرى في الشرق الأوسط من 41.3% في نهاية 2004 إلى 0.2% في نهاية 2005 بسبب بيع حصة البنك في بنك الكويت والبحرين الواقع في البحرين.

أدى تطبيق نسبة القروض / الودائع 20:80 في يوليو 2004 إلى حدوث تغييرات ملحوظة في عملية التمويل من قبل بنك الخليج. ويشمل عنصر التمويل في هذه النسبة ودائع العملاء والودائع من المؤسسات المالية غير المصرفية ولكن لا يشمل الودائع من البنوك وعمليات التمويل طويلة الأجل مثال القروض متوسطة الأجل من البنوك والقروض المساندة والصكوك. إن التحركات في المطلوبات عام 2005 تعكس نجاح البنك في الحصول على ودائع على أساس 20:80 وذلك لتدعيم وتعزيز نمو القروض بشكل أكبر. وخلافا لذلك فقد تم تخفيض تسهيلات التمويل الأخرى عام 2005.

زادت الودائع على أساس "20:80" بمبلغ 473.1 مليون دينار كويتي (30%) عام 2005 من 1.56 بليون دينار كويتي إلى 2.03 بليون دينار كويتي. كما زادت الودائع من المؤسسات المالية غير المصرفية بمبلغ 37.8 مليون دينار كويتي (22.5%) إلى 205.8 مليون دينار كويتي مما يعكس النمو الملحوظ في الحسابات الجارية والودائع تحت الطلب. زادت ودائع العملاء بمبلغ 435.3 مليون دينار كويتي (31%) إلى 1.83 بليون دينار كويتي. كما زادت الودائع المنخفضة التكلفة بمبلغ 72.0 مليون دينار كويتي (14%) لتصل إلى 589.7 مليون دينار كويتي. وزادت أرصدة الحسابات الجارية بمبلغ 70.2 مليون دينار كويتي (22%) وزادت أرصدة حسابات التوفير بنسبة 1% بالرغم من الزيادة الملحوظة في أسعار الفائدة عام 2005. زادت الودائع تحت الطلب بمبلغ 363.3 مليون دينار كويتي (41%) حيث نجح البنك في زيادة ودائع العملاء لتفي بالنسبة المطلوبة 20:80 وتعزيز نمو القروض.

وعلى عكس ذلك انخفضت تسهيلات التمويل الأخرى بمبلغ 197.5 مليون دينار كويتي (54%) عام 2005 وذلك من 365.5 مليون دينار كويتي إلى 168.0 مليون دينار كويتي. انخفضت المبالغ المستحقة إلى البنوك (ومعظمها ودائع لأجل) بمبلغ 42.4 مليون دينار كويتي (39%) وذلك من 108.2 مليون دينار كويتي إلى 65.8 مليون دينار كويتي. وقد تم استبعاد القروض متوسطة الأجل من البنوك (154.2 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2004) حيث أن اثنين من القروض قد تم سدادهما قبل موعد الاستحقاق في حين تم سداد القرض الثالث في موعد الاستحقاق. ظل التمويل طويل الأجل كما هو دون تغيير حيث يتكون من سندات أوربية ذات سعر متغير بمبلغ 200 مليون دولار أمريكي ولمدة خمس سنوات (وتستحق في أكتوبر 2008) والصادرة عن بنك الخليج في أكتوبر 2003 بالإضافة إلى القرضين المساندين لرأس المال لمدة عشرة سنوات واللذين تم الحصول عليهما عام 2004 بحيث يستحق مبلغ 50 مليون دولار أمريكي في يونيو 2014 ومبلغ 100 مليون دولار أمريكي في ديسمبر 2014. إن هذا الانخفاض السنوي في القيم المعادلة بالدينار الكويتي للتمويل طويل الأجل يعزى حصرياً إلى التغييرات في أسعار الصرف.

زادت أموال المساهمين بمبلغ 39.3 مليون دينار كويتي (15%) وذلك من مبلغ 264.3 مليون دينار كويتي إلى 303.6 مليون دينار كويتي. أدى إصدار أسهم المنحة 10% (8.6 مليون دينار كويتي) والنمو في الأرباح المرحلة (بمبلغ 17.4 مليون دينار كويتي) والاحتياطي القانوني (بمبلغ 8.8 مليون دينار كويتي) والاحتياطيات الأخرى (بمبلغ 3.4 مليون دينار كويتي) والانخفاض في أسهم الخزينة التي يحتفظ بها البنك (9.5 مليون دينار كويتي) إلى مقابلة صافي الهبوط في احتياطي القيمة العادلة (انخفاض بمبلغ 8.4 مليون دينار كويتي). وقد كان للبنك أرباح غير محققة من موجوداته المالية المتاحة للبيع بمبلغ 17.1 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 (2004 – مبلغ 25.5 مليون دينار كويتي).

ارتفع العائد على متوسط الموجودات بمقدار 36 نقطة أساس (11.5%) وذلك من 3.13% عام 2004 إلى 3.49% عام 2005 وقد زاد العائد على متوسط حقوق المساهمين بالمثل

أيضا بمقدار 170 نقطة أساس (6%) وذلك من 28.4% إلى 30.1%. وتعكس هذه التطورات النمو الملحوظ في الربحية عام 2005.

تم تخفيض نسبة 20:80 من 85.1% في نهاية 2004 إلى 76.9% في نهاية 2005. وقد أوفى البنك بالنسبة المطلوبة في فبراير 2005 (وذلك قبل يوليو 2005 وهو الموعد المحدد من قبل بنك الكويت المركزي). زاد إجمالي الودائع المبنية على أساس 20:80 بمبلغ 682 مليون دينار كويتي (50%) وذلك من 1.35 بليون دينار كويتي إلى 2.03 بليون دينار كويتي وذلك خلال فترة 18 شهرا بين موعد تطبيق النسبة في يوليو 2004 ونهاية 2005.

## تصنيفات البنك الائتمانية

| تصنيفات مركز البنك بالعملات الأجنبية للأمد الطويل | 2005 | 2004 |
|---|---|---|
| تقييم وكالة فيتش | **A-** | A- |
| تقييم وكالة موديز | **A2** | A2 |
| تقييم وكالة ستاندرد أند بورز | **A-** | BBB+ |
| تقييم وكالة كابيتال انتيليجنس | **A** | A |

حافظ بنك الخليج على مركزه كثاني أعلى بنك مصنف في الكويت وواحد من أفضل البنوك المصنفة في الشرق الأوسط. وتعكس هذه التقييمات المركز المالي الجيد للبنك والإدارة الجيدة للمخاطر وجودة الموجودات والنمو المستمر والملحوظ في الأرباح وإستراتيجية العمل الفعالة. ويعتبر بنك الخليج بأن هذه التقييمات العالية تشكل مصدر ميزة تنافسية حيث أن البنك مستمر في زيادة حصته في السوق وتحقيق الأفضل من خلال مركزه كثاني أكبر بنك تجاري في الكويت بالرغم من ازدياد المنافسة في السوق. وفي يناير 2006 قامت وكالة STANDARD&POOR'S برفع تقييم التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل للبنك من +BBB إلى -A. كما تم رفع سندات اليورو ذات السعر المتغير بقيمة 200 مليون دولار أمريكي (والتي تستحق في أكتوبر 2008) من +BBB إلى -A.

# إدارة وتخصيص رأس المال

## قياس وتخصيص رأس المال

إن بنك الخليج ش.م.ك هو شركة مساهمة كويتية تأسست في الكويت ومسجلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي. كما يعتبر البنك بنكا تجاريا كويتيا محليا (وليس لديه مكاتب خارجية). كما لا يوجد للبنك شركات تابعة أو استثمارات هامة في حقوق الأقلية.

يلتزم البنك بالتقيد بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بكفاية رأس المال. وتعتبر هذه التعليمات مبنية على أساس المعايير الصادرة من قبل لجنة بازل للإشراف المصرفي (لجنة بازل) التابعة لبنك التسويات الدولي. وتنص تعليمات بنك التسويات الدولي / بنك الكويت المركزي على أن تحتفظ البنوك بالمعدلات الكافية من رؤوس الأموال الرقابية مقابل الموجودات التي تحمل المخاطر والانكشافات خارج الميزانية العمومية . كما يتم تخصيص رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق المصاحبة للأنشطة التجارية. ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي تلتزم البنوك الكويتية (بما في ذلك بنك الخليج) بالاحتفاظ بالحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال والبالغ 12% (مقارنة بالحد الأدنى المتفق عليه دوليا وهو 8%).

ينقسم رأس مال بنك الخليج إلى شريحتين: الشريحة الأولى وتتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطيات (ناقصا أسهم الخزينة) والشريحة الثانية التي تتضمن قروض رأس المال المساند ونسبة من احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي القيمة العادلة والمخصصات العامة. لا يوجد هناك أي شريحة ثالثة في رأس المال (والمخصصة فقط لمقابلة مخاطر السوق) حيث أن مستوى مخاطر السوق بالنسبة للبنك يعتبر منخفضا جداً ومن المتوقع أن يظل كذلك في المستقبل.

تتضمن الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق. يتم قياس الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بواسطة سلسلة من وسائل تقييم المخاطر وفقا لطبيعة كل أصل من الموجودات (داخل وخارج الميزانية العمومية) والطرف المقابل مع الأخذ في الاعتبار أية ضمانات إضافية أو كفالات مقبولة. يتم تحديد الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق من خلال الأخذ في الاعتبار المخاطر المتعلقة بالسوق مثل القطع الأجنبي وأسعار الفائدة ومخاطر التعامل بالأسهم ومخاطر الأطراف المقابلة. كما انه من المطلوب أيضا أن يغطي رأس المال الإنكشافات المرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية.

## التطورات الأخيرة

أصدرت لجنة بازل في يونيو 2004 تعليمات جديدة بخصوص كفاية رأس المال (التقارب الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال: إطار عمل معدل) وذلك لتحل محل تعليمات بازل حول كفاية رأس المال عام 1988. يتمثل الهدف الأساسي من إطار العمل الجديد لكفاية رأس المال (ويعرف عموما باسم بازل 2) إلى تعزيز وتقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي والمحافظة على التطابق الكافي لضمان عدم كون تعليمات كفاية رأس المال مصدرا لعدم المساواة بين البنوك الدولية. ويشكل بازل2 أسلوب أكثر شمولية لمعالجة المخاطر ويهدف إلى نشر عملية التبني الإجراءات الأفضل لإدارة المخاطر من قبل القطاع المصرفي.

قام محافظو البنوك المركزية ورؤساء الرقابة المصرفية في مجموعة الدول العشر الكبرى باعتماد تعليمات بازل2 في 26 يونيو 2004 وذلك بهدف تطبيق إطار العمل الجديد في نهاية 2006 (مع تأخير الأساليب الأكثر تقدما حتى نهاية 2007). أما الجهات الرقابية في الدول التي لا تنتمي إلى مجموعة الدول العشر الكبرى فقد تم تشجيعها على تبني إطار عمل بازل2 وفقا لجدول زمني يتناسب مع أولوياتهم الرقابية الأوسع.مازالت تعليمات بازل2 تخضع للتعديل حيث تم إصدار نسخة معدلة في نوفمبر 2005.

يتضمن إطار عمل بازل 2 ثلاثة أركان أساسية متساوية الأهمية: الركن الأول (الحد الأدنى من رأس المال المطلوب) والركن الثاني (عملية المراجعة الرقابية) والركن الثالث (انضباط السوق). إن هذا المزيج من (الحد الأدنى من رأس المال المطلوب) (لكل من المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية) والمراجعة الرقابية المبنية على المخاطر وزيادة الإفصاح والشفافية في التقارير العامة يهدف إلى تشجيع التحسينات في عملية إدارة المخاطر. مطلوب من البنوك ومشرفيها التقيد بجميع هذه الأركان الثلاثة للنظام الجديد.

احتفظ إطار عمل بازل2 بثلاثة عناصر رئيسية من عناصر بازل1 عام 1988: وتتضمن هذه العناصر نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال المطلوب –8% وتعريف رأس المال الرقابي المناسب– والمعالجة الأساسية لمخاطر السوق المحددة في تعديل مخاطر السوق على بازل1 عام 1996.

يعتبر إطار عمل بازل 2 أكثر حساسية تجاه المخاطر من أسلوب "الحجم الواحد يناسب الجميع" لنظام 1988. ويهدف إطار العمل إلى التمييز بين الدرجات النسبية للملاءة الائتمانية بين المقترضين من الأفراد وتحديد رأس المال المطلوب بشكل أفضل مع المخاطر التي تواجهها البنوك عادة. وعليه فإن الركن الأول يتضمن ثلاثة أساليب (متطورة) لحساب رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية: الأسلوب القياسي وأسلوبين آخرين يعتمدان على التقييم الداخلي. يتضمن الأسلوب القياسي استخدام التقييم الائتماني الخارجي لتحديد عوامل ترجيح المخاطر المطلوب تطبيقها على الأطراف المقابلة التي يتم تقييمها ومجموعات الأطراف المقابلة التي لم يتم تقييمها وذلك ضمن فئات واسعة وتطبيق عوامل ترجيح المخاطر القياسية على هذه الفئات. يسمح الأسلوب المبني على التقييم الداخلي للبنوك باحتساب رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية بناءا على تقييمها الداخلي لاحتمالات تخلف الطرف المقابل عن السداد. أما الأسلوب المتطور المبني على التقييم الداخلي فيسمح للبنوك باستخدام تقييمها الداخلي لاحتمالات التخلف عن السداد والانكشاف عند التخلف عن السداد والخسائر المتكبدة في حالة التخلف عن السداد.

يتضمن إطار عمل بازل 2 أيضا رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التشغيلية وهذا يعني مخاطر الخسائر الناتجة عن الإخفاق التشغيلي مثال العمليات الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة والسلوك الإنساني والأنظمة أو ما ينتج بسبب الأحداث الخارجية. وبالنسبة للمخاطر الائتمانية يتضمن

الركن الأول ثلاثة أساليب (متطورة) لحساب رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية المخاطر التشغيلية. يتضمن أسلوب المؤشر الأساسي استخدام نسبة بسيطة (15%) من إجمالي الإيرادات لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التشغيلية. أما الأسلوب القياسي فيعمل على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية مجالات عمل واستخدام واحدة من الثلاثة نسب المختلفة (12% أو 15% أو 18%) لإجمالي إيرادات كل قسم من أقسام العمل هذه لتحديد رأس المال المطلوب. أما أسلوب القياس المتطور فيتضمن استخدام إجراءات المخاطر الصادرة عن نظام قياس المخاطر التشغيلية الداخلي في البنك لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر التشغيلية.

إن سلسلة الخيارات التي يتضمنها بازل2 لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية يسمح للبنوك والمراقبين باختيار الأساليب الأكثر فاعلية لعملياتهم والملائمة لظروف السوق المحلية. وبهذا الخصوص فقد قرر بنك الكويت المركزي بأن البنوك في الكويت ستستخدم مبدئيا الأساليب القياسية لحساب رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية كل من المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية.

يتضمن الركن الثاني ضرورة ممارسة المراجعة الرقابية الفعالة لضمان امتلاك البنوك لهياكل الإدارة والرقابة الشاملة للمخاطر وتطبيقها للقرارات السليمة في تقييم المخاطر الناشئة عن أنشطتها وتخصيصها لرأس المال الكافي لتغطية هذه المخاطر. ويطلب من المراقبين التدخل في وقت مبكر لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من الحد الأدنى المطلوب لتغطية المخاطر لدى البنوك.

يعمل الركن الثالث على زيادة قدرة أنظمة السوق على تشجيع الإدارة الجيدة من خلال تعزيز درجة الشفافية في تقارير البنوك. ويتضمن هذا الركن تعريف الحد الأدنى من البيانات المطلوبة لتمكين السوق من فهم أنشطة البنك والمخاطر القائمة في تلك الأنشطة وتقييم فاعلية الأدوات الرقابية الموجودة لدى البنك لإدارة انكشافاته. كما سيعمل هذا الأمر على تمكين السوق من معرفة تلك البنوك التي تدير مخاطرها بشكل جيد.

يقوم بنك الكويت المركزي بتطبيق جميع هذه الأركان الثلاثة من إطار عمل بازل2 اعتبارا من 31 ديسمبر 2005 (وهذا موعد أقرب بكثير من تطبيق بازل2 في المناطق الأخرى).

## هيكل رأس المال

يبين الجدول أدناه تفاصيل مصادر رأس المال الرقابي لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2005 و 31 ديسمبر 2004. لا تعتبر الأرقام قابلة للمقارنة مباشرة حيث أن بيانات 2004 مبنية على أساس بازل1 في حين أن بيانات 2005 مبنية على أساس بازل2. وبالرغم من أن تعريف بازل2 لرأس المال الرقابي لم يتغير عما هو وارد في بازل1 إلا أن البنوك في الكويت (بما في ذلك بنك الخليج) تستفيد بموجب بازل 2 من قرار البنك المركزي بالسماح بإدراج الحد الأدنى للمخصص العام 2% في الشريحة 2 من رأس المال (بما يخضع للحد الأقصى 1.25% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية) مع العلم بأن بنك الكويت المركزي لم يسمح بهذا الأمر في بازل 1.

| (بملايين الدنانير) | 31 Dec 2005 | 31 Dec 2004 |
|---|---|---|
| **مكونات رأس المال** | | |
| الشريحة (1) من رأس المال | | |
| رأس المال المدفوع (شامل أسهم المنحة المقترحة) | 94.8 | 86.2 |
| الاحتياطات | 125.9 | 113.9 |
| الأرباح المحتفظ بها | 69.5 | 52.1 |
| ناقصا : أسهم الخزينة | (11.4) | (20.9) |
| **إجمالي الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال** | 278.8 | 231.3 |
| الشريحة (2) من رأس المال | | |
| احتياطي إعادة تقييم الممتلكات (45%) | 3.5 | 3.4 |
| احتياطي القيمة العادلة (45%) | 7.7 | 11.5 |
| مخصصات عامة (1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية) | 19.7 | - |
| قروض رأس المال المساند | 43.8 | 44.2 |
| **إجمالي الشريحة (2) المؤهلة من رأس المال** | 74.7 | 59.1 |
| **إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل** | 353.5 | 290.4 |

زاد رأس المال الرقابي بمبلغ 63.1 مليون دينار كويتي (22%) عام 2005 وذلك من 290.4 مليون دينار كويتي إلى 353.5 مليون دينار كويتي. كما زاد رأس مال الشريحة (1) المؤهلة بمبلغ 47.5 مليون دينار كويتي (21%) ليبلغ 278.8 مليون دينار كويتي مما يعكس الزيادة في رأس المال المدفوع والناتج عن إصدار أسهم المنحة المقترحة بنسبة 10% (8.6 مليون دينار كويتي) والنمو في الاحتياطيات (12.0 مليون دينار كويتي) و الأرباح المرحلة (17.4 مليون دينار كويتي) وانخفاض أسهم الخزينة لدى البنك (9.5 مليون دينار كويتي).

زاد رأس مال الشريحة 2 المؤهلة بمبلغ 15.6 مليون دينار كويتي (26%) ليبلغ 74.7 مليون دينار كويتي حيث أن إدراج جزء من المخصصات العامة قد أدى إلى مقابلة الانخفاض السنوي في المديونيات الثانوية واحتياطيات القيمة العادلة. وفقا لبازل2 فقد تم إدراج المخصصات العامة في رأس مال الشريحة 2 خضوعا للحد الأقصى 1.25% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية وهذا يعني 19.7 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2005 .

تتضمن الشريحة (2) من رأس المال القروض المساندة التي تتكون من قرضين مساندين بالدولار الأمريكي لمدة 10 سنوات واللذين تم الحصول عليهما من مؤسسات مالية خارج الكويت عام 2004: يستحق مبلغ 50 مليون دولار أمريكي منها في يونيو 2014 ويستحق مبلغ 100 مليون دولار أمريكي منها في ديسمبر 2014. يستحق كلا القرضين في تاريخ الاستحقاق مع وجود خيار للسداد المبكر (خضوعا للموافقة المسبقة من بنك الكويت المركزي).

تختلف أسعار الفائدة وتتعلق بالأسعار المعروضة بين البنوك (الليبور وفقا للشروط التالية: 50 مليون دولار أمريكي (تستحق في يونيو 2014) – سعر الليبور + 1.25% للخمس سنوات الأولى وسعر الليبور + 1.75% لما بعد ذلك مع رسوم إدارة 1% – و100 مليون دولار أمريكي (تستحق في ديسمبر 2014) – سعر الليبور + 1.4% للخمس سنوات الأولى وسعر الليبور + 1.9% لما بعد ذلك بالإضافة إلى رسوم إدارة بنسبة 1.25%. أدت تحركات أسعار الصرف إلى انخفاض القيمة المعادلة بالدينار الكويتي للقروض المساندة بمبلغ 0.4 مليون دينار كويتي (1%) عام 2005.

تشمل الشريحة (2)من رأس المال أيضا 45% من احتياطي إعادة تقييم العقارات حيث زاد هذا البند بمبلغ 0.1 مليون دينار كويتي (2%) عام 2005، و45% من احتياطي القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع. كما أن

صافي الانخفاض البالغ 3.8 مليون دينار كويتي (33%) في هذا البند من الشريحة (2) من رأس المال 11.5 مليون دينار كويتي إلى 7.7 مليون دينار كويتي قد عكس مبيعات الاستثمارات التي تمت خلال 2005 (وخاصة بيع أسهم البنك في بنك البحرين والكويت) والذي قابله جزئيا الزيادة في القيمة العادلة في الأوراق المالية الاستثمارية المتاحة للبيع.

## إدارة رأس المال

تتمثل سياسة بنك الخليج لكفاية رأس المال في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لتدعيم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد رأس المال المطلوب حاليا ومستقبليا على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات العمل والنمو المتوقع في التسهيلات والمتاجرة خارج الميزانية العمومية (وهذا يعني مخاطر السوق) والمصادر المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية في البنك. كما يتم التركيز أيضا على مستويات رأس المال لدى البنوك الأخرى في الكويت والمنطقة وتوقعات كفاية رأس المال وآراء وكالات التقييم العالمية. يتم تخصيص رأس المال إلى أقسام العمل المختلفة ويتم استخدام اختبار التحمل لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الجيد بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة المزيج النسبي للشريحة (1) والشريحة (2) من رأس المال. كما يدرك البنك أثار رأس المال المستخدم على عوائد المساهمين ويسعى بناءا على ذلك إلى المحافظة على التوازن الجيد بين المزايا والمرونة التي يوفرها المركز الرأسمالي الجيد والعوائد الجيدة على حقوق المساهمين والتي تتيحها عملية الاقتراض. وفي ظل الظروف الحالية يهدف البنك إلى المحافظة على الحد الأدنى من إجمالي نسبة كفاية رأس المال عند مستوى 15% تقريبا والحد الأدنى من كفاية رأس المال للشريحة (1) والبالغ حوالي 14%.

يبين الجدول أدناه الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال المطلوب ونسب رأس المال الرقابي لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2005. تم إعداد الأرقام بناءا على الأسلوب القياسي للمخاطر الائتمانية / التشغيلية في بازل 2. ويتم بناءا على الأسلوب القياسي تحديد انكشاف المخاطر الائتمانية لواحدة من المحافظ القياسية الاثنتي عشرة: بنود نقدية – مطالبات على الدول – مطالبات على مؤسسات دولية – مطالبات على مؤسسات القطاع العام – مطالبات على بنوك التنمية الدولية – مطالبات على البنوك – مطالبات على الشركات – الانكشافات الاستهلاكية الرقابية – القروض الإسكانية المؤهلة – إنكشافات القروض المتأخرة السداد – موجودات أخرى – إنكشافات التوريق. وتم توزيع انكشافات المخاطر الائتمانية لبنك الخليج إلى 8 محافظ قياسية من أصل 12 حددتها التعليمات الرقابية.

| (بملايين الدنانير) | 31 Dec 2005 |
|---|---|
| موجودات مرجحة بأوزان المخاطر | |
| موجودات مرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية | 1,579.2 |
| ناقصا: مخصصات عامة فائضة | (36.5) |
| صافي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية | 1,542.7 |
| موجودات مرجحة بأوزان مخاطر السوق | 11.7 |
| انكشافات مرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية | 113.7 |
| إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر | 1,668.1 |
| | |
| رأس المال المطلوب | |
| بنود نقدية | - |
| مطالبات على دول | 7.0 |
| مطالبات على مؤسسات القطاع العام | 0.1 |
| مطالبات على البنوك | 13.7 |
| مطالبات على الشركات | 89.7 |
| | |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 44.5 |
| انكشافات القروض المتأخرة | 2.3 |
| موجودات أخرى | 32.2 |
| رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية | 189.5 |
| ناقصا: مخصصات عامة فائضة (12%) | (4.4) |
| صافي رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية | 185.1 |
| | |
| **مخاطر السوق** | |
| مخاطر مركز أسعار الفائدة | 0.1 |
| مخاطر القطع الأجنبي | 1.3 |
| رأس المال المطلوب لمخاطر السوق | 1.4 |
| | |
| الرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية | 13.7 |
| **إجمالي رأس المال المطلوب** | 200.2 |
| | |
| **نسبة كفاية رأس المال** (نسبة مئوية) | |
| نسبة الشريحة 1 | %16.72 |
| إجمالي نسبة كفاية رأس المال | %21.19 |

إن لبازل 2 أثر ايجابي على كفاية رأس مال بنك الخليج حيث أنه يؤدي إلى تخفيض مبلغ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية (بالإضافة إلى زيادة مبلغ رأس مال الشريحة 2 كما هو مبين تحت عنوان "هيكل رأس المال" أعلاه). إن عملية احتساب الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية وفقا للأسلوب القياسي تستفيد من

معامل وزن المخاطر الأدنى (75%) المطبق على الانكشافات الاستهلاكية / SME واستخدام أساليب تقليل المخاطر الائتمانية (الضمانات الإضافية على هيئة نقد / أوراق مالية – ضمانات ومقاصة) لتخفيض الانكشاف الائتماني للطرف المقابل. كما يسمح بنك الكويت المركزي أيضا باستقطاع المخصصات العامة الفائضة (مثال الجزء غير المدرج في الشريحة (2) من رأس المال من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية).

بلغ إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2005 مبلغ 1،668.1 مليون دينار كويتي

وتتطلب رأس مال رقابي (12%) من 200.2 مليون دينار كويتي. وقد كان رأس المال المطلوب أقل من رأس المال المتوفر لدى بنك الخليج (353.5 مليون دينار كويتي) وبلغت نسب كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى للنسبة الإجمالية 12.0% المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. كما أن إجمالي نسبة كفاية رأس المال 21.19% بتاريخ 31 ديسمبر 2005 ونسبة الشريحة (1) 16.72% تعزز وتدعم مركز البنك الرأسمالي لمساندة التوسع المستمر في أنشطة أعماله عام 2006. كما أن نسب كفاية رأس المال أعلى بشكل ملحوظ من النسب التي تقابلها في بازل1 كما في 31 ديسمبر 2004: نسبة إجمالية 17.41% ونسبة الشريحة 1 13.87%.

# إدارة المخاطر

## نظرة عامة على رقابة إدارة المخاطر

تتضمن جميع أنشطة البنك تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض المخاطر. وتتضمن أهم أنواع المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تشمل مخاطر السوق مخاطر القطع الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم.

يمتلك بنك الخليج نظاما فعالا لإدارة المخاطر. تعتبر عملية تحديد وإدارة المخاطر أولوية قصوى وجزء لا يتجزأ من عملية تنفيذ أنشطة البنك. صممت سياسات بنك الخليج لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر ووضع حدود المخاطر والأدوات الرقابية المناسبة ومراقبة المخاطر والحدود الائتمانية. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر تباعا وتعديلها وتعزيزها عند الضرورة لتعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات. تعتمد إدارة المخاطر الفعالة على المسئولية الفردية والنظرة الشاملة. وتقع مسئولية المخاطر على عاتق جميع مستويات الإدارة ابتداء من مجلس الإدارة تنازليا. ويعتبر كل مدير من المدراء مسئولا عن إدارة المخاطر في إدارته ويساعده في ذلك مستشاري المخاطر حيثما كان ذلك مناسبا.

إن القسمين الرئيسيين المسئولين عن إدارة والإشراف على المخاطر في بنك الخليج هما قسم إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. كما يلعب كل من قسم التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق دورا رئيسيا وخاصة فيما يتعلق بمراقبة والتقيد بالسياسات والإجراءات ومراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن قسم إدارة المخاطر يقدم تقريره مباشرة إلى رئيس المدراء العامين ورئيس المدراء التنفيذيين. يتضمن فريق إدارة المخاطر نخبة من المختصين بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية.ويقدم هؤلاء المختصون توجيهات استشارية إلى كافة أقسام البنك والتأكد من أن جميع أنشطة العمل تقع ضمن حدود تحمل المخاطر والاستراتيجيات المسموح بها. كما أن البنك بصدد تشكيل لجنة إدارة مخاطر يرأسها رئيس المدراء العامين ورئيس المدراء التنفيذيين. وستكون هذه اللجنة مسئولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر في البنك وتقييم بيانات المخاطر للبنك واتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لتقليل المخاطر وإبلاغ مجلس الإدارة عن المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك.

تعتبر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مسئولة عن هيكل الموجودات / المطلوبات وهيكل التمويل في بنك الخليج. بناءا على المراجعة الشاملة لظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وأسعار الفائدة وتوقعات القطع الأجنبي وتعليمات المخاطر الداخلية في البنك. وتجتمع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات شهريا لمراقبة ومراجعة جميع نواحي عمليات التسييل الجوهرية للبنك والانكشافات الإستراتيجية المالية الرئيسية والتقيد بالنسب الداخلية والقانونية المطلوبة وإدارة رأس المال (بما في ذلك توزيعات رأس المال الداخلية) وهيكل الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر الميزانية العمومية وتركز المخاطر وأسعار التحويل وتحويل الأموال الداخلية والرقابة على حدود مخاطر التداول.

# المخاطر الائتمانية

تتمثل المخاطر الائتمانية في مخاطر حدوث الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر. يتم تقليل المخاطر الائتمانية من خلال مراقبة الانكشافات الائتمانية والحد من الصفقات ذات الأطراف المقابلة الفردية والتقييم المستمر للضمانات الإضافية وجودتها والملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة. يتم استخدام الحدود الائتمانية للعملاء الأفراد والشرائح الصناعية والتسهيلات الخارجية لتنويع عمليات الإقراض وتفادي أي حالات تركز غير ضرورية. يتم مراقبة الانكشاف الائتماني المتعلق بأنشطة التداول من خلال استخدام الحدود الائتمانية الصارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات الإضافية (حيثما يكون مناسبا) وتحديد فترة الانكشاف.

يوجد لدى البنك أربع لجان ائتمانية: اللجنة الائتمانية التنفيذية واللجنة الفرعية للإدارة واللجنة الائتمانية الاستهلاكية ولجنة التصنيف والمخصصات. قام مجلس الإدارة بإسناد جميع صلاحيات اتخاذ القرارات الائتمانية إلى لجنة الائتمان التنفيذية. تتضمن مسئوليات لجنة الائتمان التنفيذية مراجعة والموافقة على أية تعديلات على السياسات الائتمانية واستراتيجيات المخاطر للبنك وذلك لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة النهائية عليها ومراجعة أو الموافقة على أو رفض أو تعديل أو الموافقة بشكل مشروط على الصفقات الائتمانية التي تزيد عن الحدود المسموح بها لدى لجنة الإدارة الفرعية والتقيد بالسياسات الائتمانية للبنك.

يوجد هناك وحدة مستقلة للرقابة الائتمانية والتي تقدم تقريرها إلى رئيس المخاطر الائتمانية ونائب المدير العام والرقابة الائتمانية وهي مسئولة عن تقديم الإدارة المركزية الفعالة للمخاطر الائتمانية. وتشمل مسئوليات هذا الفريق: وضع السياسات الائتمانية ومراقبة التقيد بالسياسات والإجراءات الائتمانية ووضع والاحتفاظ بالسياسات العديدة للانكشافات الائتمانية التي تغطي أكبر جزء من الانكشافات للعملاء الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى وتنفيذ عمليات المراجعة المستقلة والموضوعية لتقييم المخاطر الائتمانية لكل من الصفقات الجديدة وعمليات التجديد. ومراقبة الانكشافات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومراقبة الانكشافات الخارجية والانكشافات للشركات المحددة والمحافظة على وتطوير عملية تصنيف تسهيلات بنك الخليج وذلك لتصنيف الانكشافات إلى شرائح مفيدة وتقديم التقارير الدورية إلى الإدارة العليا بخصوص تلك النواحي المتعلقة بتركزات مخاطر العملاء / الصناعة والحدود الائتمانية للدول والانكشافات للصفقات الخارجية والحسابات والمخصصات غير الفعالة.

يوجد لدى البنك معايير تفصيلية للموافقة على التسهيلات الائتمانية لكل من منتجاته الخاصة بالقروض الاستهلاكية. وتختلف معايير التأهيل وفقا لمنتجات القروض المحددة ولكنها تشمل بنود مثل الحد الأدنى لمدة التوظيف والحد الأدنى للعلاقة المصرفية المسبقة مع بنك الخليج. كما يطلب من العملاء أيضا تقديم المراجع الائتمانية من أرباب عملهم والتي تحدد الراتب وطول مدة الخدمة وتعهد من صاحب العمل بدفع رواتبهم مباشرة إلى حسابهم لدى بنك الخليج. وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن نسبة إجمالي سداد المديونية الشهرية من مقدم الطلب إلى نسبة الدخل يجب ألا تزيد عن 50% من دخلهم الشهري.

تجتمع لجنة الائتمان الاستهلاكي دوريا ولديها الصلاحيات للموافقة على أو رفض أو تعديل طلبات التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل العملاء الأفراد إليها وذلك ضمن الصلاحيات المسندة إليها. يعمل قسم ضمان الجودة المركزي المستقل على التأكد من اكتمال ودقة مستندات طلب القرض وإجراء التفتيش والبحث في القائمة السوداء ومراقبة الالتزام بالتعليمات الثابتة والتزامات سداد القرض الأخرى. بالإضافة على ذلك تخضع جميع طلبات العملاء الائتمانية للمراجعة الائتمانية من قبل وكالة شبكة المعلومات الائتمانية وذلك لتقييم الملاءة الائتمانية ومديونية مقدم الطلب.

تتم مراجعة طلبات التسهيلات الائتمانية الخاصة بقروض الشركات والقروض الدورية من قبل اللجنة الفرعية للإدارة وتشمل عادة المعلومات التالية: بيانات العميل وملخص الحدود الائتمانية والمبالغ المستحقة والبحث الائتماني المعد من قبل وحدة الرقابية الائتمانية المستقلة في البنك وتقييم المخاطر والتحليلات الائتمانية وتحليلات ربحية العميل وتحليلات التدفقات النقدية والمالية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات الإضافية ومصادر السداد وتفاصيل الكفلاء (إذا كان ينطبق) والبيانات المالية المدققة و/أو البيانات الشخصية الهامة – حسبما يكون مناسبا.

إن لجنة الإدارة الفرعية مفوضة بالموافقة على أو رفض أو تعديل طلبات التسهيلات الائتمانية المقدمة إليها ضمن الصلاحيات المسندة إليها وتجتمع لجنة الإدارة الفرعية مرتين أسبوعيا. ويتم إحالة الطلبات التي تقع خارج صلاحيات لجنة الإدارة الفرعية إلى لجنة الائتمان التنفيذية التي تعقد اجتماعها أسبوعيا.

يوجد لدى البنك حدود قانونية للإقراض وحدود تعامل مع الدول وحدود تعامل مع قطاعات الأعمال والتي يجب التقيد بها عند الموافقة على الإقراض فيما يتعلق بالطلبات أو المساهمات ذات العلاقة.

تتم مراجعة والموافقة على الحدود الائتمانية لقطاعات الأعمال على أساس سنوي من قبل لجنة الإدارة الفرعية. وتشمل المصطلحات المستخدمة في القطاع ما يلي: النفط الخام والغاز والزراعة وصيد الأسماك والتصنيع والبناء والتجارة والمرافق العمومية (وتشمل المرافق الحكومية) والخدمات الأخرى والخدمات الشخصية وتجار العقار والخدمات المالية. يتم عادة تصنيف الصناعة بناءا على الغرض من القرض و/أو نشاط المقترض. كما تنقسم القروض الشخصية أيضا إلى: أوراق مالية وشراء المنازل والخدمات الشخصية الأخرى (بما في ذلك القروض الشخصية).

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية تبين سياسته بخصوص الانكشافات للمخاطر الائتمانية للدول وتقييم ورقابة مخاطر تسهيلات الائتمان الخارجية. ويستخدم البنك نظام التصنيف وذلك للتمييز بين جودة مختلف مخاطر الدول. يوجد هناك خمسة فئات لمخاطر الدول مستخدمة من قبل البنك وتتراوح ما بين دول ذات "مخاطر ضئيلة جدا" (مثال دول OECD والدول الحاصلة على تصنيف AAA) والدول ذات "المخاطر العليا" (مثال الدول الحاصلة على تقييم BB/B. تتم الموافقة على الحدود الائتمانية للدول الفردية ومراجعاتها دوريا من قبل لجنة الائتمان التنفيذية. وتكون هذه الموافقة مبنية على أساس تحليلات الدولة وتقييم متطلبات الأعمال التي يقوم بها قسم الخدمات المصرفية الدولية في البنك وتوصيات لجنة الإدارة الفرعية.

يقوم قسم الخدمات المصرفية الدولية بمراجعة الحدود الائتمانية الخارجية للبنك ومعدلات الانكشاف للمخاطر كل ستة أشهر على الأقل. وتركز عملية المراجعة على الانتشار الكلي لمخاطر التعاملات الخارجية وتقديم التوصيات لتعديل حدود مخاطر الدول الفردية عند اللزوم.

## مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن التحركات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار القطع الأجنبي وأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية وأسعار الأسهم والسلع قد تؤدي إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محفظته الاستثمارية. يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك. تقوم مجموعة الخزينة بمراقبة ومتابعة انكشاف البنك لمخاطر السوق وذلك لاستخدام تقارير الإدارة اليومية التفصيلية والشاملة. ويتم تحديد مركز وحدود المتاجرة الفردي لكل محفظة على أساس نوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملة والسيولة باستمرار من قبل إدارة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. وتعتبر درجات الاختلاف المسموح بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ضئيلة جدا.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية في البنك صفقات القطع الأجنبي نيابة عن العملاء من الشركات . ويتم تعهد جميع صفقات العملاء على أساس المساندة بشكل محدد . كما تقوم إدارة الخزينة بتعهد كمية محددة من صفقات تداول القطع الأجنبي الخاصة بالبنك وغالبا ما تتضمن عملات مجموعة السبعة بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الأخرى . وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر ضئيلة ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملة المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي . تتم رقابة مخاطر القطع الأجنبي من خلال الحدود النهارية والليلية يوميا ووفقا للعملة لكل متداول . كما يتم أيضا تحديد الحد الأعلى لكل تداول بالنسبة للصفقات الفردية في كل عملة ولكل متداول . يتم تعهد صفقات القطع الأجنبي ومشتقات أسعار الفائدة

لمراجعة انكشافات البنك لمخاطر السوق . لا يقوم البنك بتداول الإيرادات الثابتة أو حقوق المساهمين .

تقتصر عمليات تداول أسعار الفائدة على الوفاء بمتطلبات التمويل لموجودات العملة الأجنبية المحلية والدولية للبنك واستثمار أية فوائض . وكسياسة عامة فإن هذه المراكز لا تتضمن أية مخاطر أسعار عملة هامة . يتم القيام بصفقات معتدلة في أنشطة المتاجرة في أسواق المال والعملات الأجنبية والمحلية بين البنوك . وتعتبر مخاطر الفروقات ضئيلة جدا وتخضع مرة أخرى لتعليمات بنك الكويت المركزي الصارمة .

يستخدم البنك سلسلة محددة من المشتقات والأدوات مثال العقود المستقبلية وصفقات المبادلة (SWAP) وعقود الخيارات وذلك لغرض ترجيح مراكزه الخاصة وترجيح صفقات العملاء . ويعمل البنك بناء على التعليمات المحددة من قبل بنك الكويت المركزي عند إبرام أية صفقات متعلقة بالمشتقات ويتم تعهد خيارات القطع الأجنبي على أساس المساندة . كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية والصكوك وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بالسيولة القانونية المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي وإدارة السيولة الفائضة في العملة المحلية .

يعتبر الدينار الكويتي العملة المستخدمة في البنك . ويتم إظهار جميع موجودات ومطلوبات البنك تقريبا إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات ومخاطر العملات الأجنبية يعتبر محدودا . كما أن إدارة مخاطر العملة تقتصر على بعض مراكز التداول الخاصة . تعتبر معظم موجودات ومطلوبات البنك ذات سعر متغير ويتم إعادة تسعيرها فورا وذلك لتقليل مخاطر أسعار الفائدة .

## مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة في أنشطة التمويل العام التي يقوم بها البنك . وعلى سبيل المثال فقد لا يتمكن البنك من تمويل محفظة موجوداته في تواريخ الاستحقاق المناسبة وبالأسعار المناسبة أو قد يجد نفسه غير قادر على تسييل مركزه في الوقت المناسب وبالسعر المناسب . ووفقا لتوجيهات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات تقوم إدارة الخزينة بإدارة عمليات السيولة والتمويل لبنك الخليج لضمان توفر التمويل الكافي للوفاء بمتطلبات التمويل النقدي للبنك وأية احتياجات أخرى غير متوقعة . ويحتفظ البنك دائما بما يعتبره مناسبا من مستويات السيولة وذلك لتلبية أية عمليات سحب ودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة في أصعب الظروف .

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل : إصدار التدفقات النقدية بالعملات الرئيسية ومراقبة نسب تسييل الميزانية العمومية مقابل المتطلبات الداخلية والرقابية والاحتفاظ بسلسلة متنوعة من مصادر التمويل مع وسائل المساندة المناسبة ومراقبة تركز المودعين لتفادي أي اعتماد غير ضروري على المودعين الأفراد والاحتفاظ بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة للودائع الاستهلاكية وودائع الشركات. وتحتفظ مجموعة الخزينة بخطط الطوارئ المحتملة للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي قد تنشأ عن الأسواق المحلية آو الإقليمية أو الأحداث الجغرافية والسياسية .

يتم أيضا تقليل مخاطر السيولة من خلال التقيد بتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالسيولة وخاصة : حدود فروقات سلم الاستحقاق لبعض الفترات الزمنية المحددة : 10% لمدة سبعة أيام أو أقل – 20% لمدة شهر واحد أو أقل – 30% لمدة ثلاثة أشهر أو أقل – 40% لمدة ستة أشهر أو أقل والتقيد أيضا بالتعليمات التي تنص على الاحتفاظ بـ 20% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في سندات الخزينة للحكومة الكويتية وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي .

## المخاطر التشغيلية

تتمثل المخاطر التشغيلية في الخسارة الناتجة عن أعمال الغش أو الأعمال غير المصرح بها والأخطاء والحذوفات وعدم الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية . تتضمن هذه المخاطر حالات المخاطر التشغيلية مثال مشاكل تقنية المعلومات ونقص المعلومات في الهيكل التنظيمي والنقص في الأدوات الرقابية الداخلية والأخطاء الشخصية والغش والتهديدات الخارجية . وتعتبر هذه المخاطر موجودة في جميع الشركات وتغطي سلسلة واسعة من المواضيع . يقوم بنك الخليج بإدارة المخاطر التشغيلية من خلال بيئة متكاملة من الأدوات الرقابية حيث يتم توثيق جميع الإجراءات والعمليات وتكون عملية التفويض مستقلة وتتم تسوية ومراقبة جميع الصفقات . ويلتزم المدراء في جميع أقسام البنك بوضع هيكل رقابة داخلي فعال لتقليل المخاطر التشغيلية والتقصير المالي .

تتم إدارة المخاطر التشغيلية من خلال قسم إدارة المخاطر وفقا لتوجيهات لجنة بازل وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة عام 2003 بخصوص الممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر التشغيلية ، بالإضافة إلى تعليمات بنك الكويت المركزي عام 1996 بخصوص "أنظمة الرقابة الداخلية " . تقوم إدارة المخاطر بالموافقة على جميع سياسات وإجراءات البنك قبل الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة . ويقوم قسم التدقيق الداخلي بمراقبة التقيد بالسياسات والإجراءات من خلال برنامج مستقل لعمليات المراجعة الدورية مع العلم بأنه يوجد هناك عملية مراجعة شاملة وسنوية لأدوات الرقابة الداخلية والتي يتم القيام بها من قبل مراقب الحسابات الخارجي . تقوم لجنة التدقيق في البنك بمراجعة تقارير قسم التدقيق الداخلي وتقارير مراجعة الأدوات الرقابية ويتم إرسال نسخة من تقرير مراجعة الأدوات الرقابية إلى بنك الكويت المركزي . يتم أخذ عملية تقليل المخاطر بما في ذلك التأمين بأقل تكلفة ويحتفظ البنك بخطط الطوارئ لتدعيم عمليات البنك في حالة حدوث أية كوارث .

## مخاطر أسعار الفائدة (المحفظة المصرفية):

يتأثر صافي إيراد الفوائد المستقبلية بتقلبات أسعار الفائدة حيث أن الجزء الأكبر من إدارة البنك لمخاطر السوق في الدفتر المصرفي (مثال – غير المتداول) يتمثل في إدارة حساسية إيرادات الفوائد الخاصة بالبنك تجاه التغيرات في أسعار الفائدة في السوق . يتم استخدام العديد من الإجراءات من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لمراقبة والحد من مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة وذلك يشمل تحليلات الأوضاع وتحليلات فروقات سعر الفائدة وحدود القيمة السوقية . تقوم إدارة الخزينة بمراقبة الفجوات في أسعار الفائدة للبنك باستخدام برنامج IPS SENDERO لإدارة الموجودات والمطلوبات . تتم مراجعة الأمور المحتملة المتعلقة بالأرباح والخسائر دوريا من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وذلك لضمان التأكد من أنها تقع ضمن قدرة البنك على تحمل مخاطر أسعار الفائدة.

في الواقع أن تعرض بنك الخليج لمخاطر أسعار الفائدة يعتبر محدودا حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك ذات سعر متغير ومرتبطة بمعامل الخصم من بنك الكويت المركزي أو الأسعار المعروضة بين البنوك في الكويت (كيبور) أو سعر الليبر بالدولار الأمريكي . يتم إعادة تسعير معظم الودائع والقروض في آن واحد مما يجعل من عملية تغطية أسعار الفائدة غير ضرورية .

## مخاطر حقوق المساهمين (المحفظة المصرفية):

تعتبر مجموعة الاستثمارات الإستراتيجية مسئولة عن إدارة محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في السجلات المصرفية (مثال : غير المتداولة) . ووفقا لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الموجودات تحت عنوان " متاحة للبيع " وهذا يعني أن الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها إذا دعت الحاجة إلى توفير السيولة أو حدوث تغيير في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم . يتم تحقيق الموجودات مبدئيا بالقيمة العادلة ومن ثم يتم ترحيل الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في رأس المال . وعند بيع الموجودات يتم تحويل تسويات القيمة العادلة المتراكمة ذات الصلة إلى بيان الدخل كأرباح وخسائر .

تعتبر إستراتيجية تقليل وإدارة مخاطر الأسهم في السجلات المصرفية متنوعة . ويتم وضع الحدود للانكشافات لمخاطر فئات الموجودات الفردية والانكشافات الجغرافية السياسية . ويتمثل الهدف الكلي هنا في تقليل المخاطر الاقتصادية والسياسية وتقليل علاقة المحفظة بتقلبات السوق من قبل الاحتفاظ بمعظم الاستثمارات في فئات الموجودات التي لا تتأثر كثيرا بالسوق . وبالمثل فقد تم وضع الحدود للانكشاف للشركات الفردية للحد الأقصى الممكن من الاستثمارات المتعلقة برأس مال البنك . كما يقوم بنك الكويت المركزي بوضع الحدود القصوى لإجمالي الاستثمارات غير الخليجية لتمثل 50% من رأس مال البنك. إن الاستثمار في السندات الحكومية يقتصر على الدول الحاصلة على تقييم من مرتبة استثمارية.

## إنكشافات المخاطر الائتمانية:

تم تصميم عملية التصنيف الداخلية في بنك الخليج للتسهيلات الائتمانية لتبين الانكشافات التي تحتاج إلى تركيز الإدارة بناء على احتمالات التقصير والخسائر المحتملة. ووفقا لإطار عمل التصنيف الحالي يتم استخدام أسلوب موحد لتحديد المخاطر الائتمانية وذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية لواحد من أصل عشر تقييمات للمخاطر: تقييمات مخاطر عالية الجودة1(حكومات دول الخليج / OECD ) إلى 3 (جودة ائتمانية جيدة أو مكفول من البنك ) تقييمات مخاطر ذات جودة متوسطة 4 إلى 6 تقييمات مخاطر للمراقبة 7 – وتقييمات مخاطر منخفضة الجودة 8 إلى 10 (حسابات مصنفة ومخاطر غير مقبولة ) . يركز أسلوب تقييم المخاطر على عوامل مثال : مقاييس ومعدلات الأداء المالي الرئيسية وجودة المعلومات المتاحة (البيانات المالية المدققة وخطط العمل والنتائج المالية ...الخ ) وجودة وهيكل وأسلوب فريق إدارة المقترض وهيكل التسهيلات ودرجة / جودة غطاء الضمانات أو عناصر تقليل المخاطر الائتمانية الأخرى .

يقوم البنك بتصنيف قائمة المراقبة والحسابات المصنفة التي تم تصنيف مخاطرها من 7 إلى 10 باستخدام سياسة التصنيف التالية :

**قائمة المراقبة (تقييم المخاطر 7 )** : في الحالات التي يتم تصنيف القروض فيها على أنها خاضعة للمراقبة فإن ذلك يعني أنه لا يوجد هناك خسارة متوقعة للمبلغ الأصلي أو الفائدة في الوقت الحاضر . ويتم تقييم المشكلة الائتمانية على أنها غير جدية ولكنها تتطلب المراقبة والمتابعة . تتضمن المشاكل المحتملة ما يلي : انخفاض المبيعات أو الربحية والتغيرات في الإدارة وتراجع الصناعة أو التصريحات الصحفية العكسية أو مخالفة شروط القرض أو التجاوزات المستمرة .

**دون المستوى (تقييم المخاطر 8 )** : إن القروض المصنفة أقل من المعدل تشكل مشاكل ائتمانية جدية والتي يفيد البنك بأنه يمكن حلها خلال مدة زمنية معقولة . وقد تكون الفائدة والمبلغ الأصلي في تلك القروض أو لا تكون جارية . كما أن القروض التي تكون الدفعات فيها متأخرة لفترة تتراوح ما بين 91 إلى 180 يوم فيتم تصنيفها تلقائيا على أنها أقل من المعدل .

**مشكوك فيها (تقييم المخاطر 9 )** : إن القروض المصنفة على أنها مشكوك فيها تشير إلى أن المقترض يمر بأوضاع مالية سيئة وأن القروض ستتعرض لخسائر محتملة . كما أن القروض التي تأخر سدادها لمدة ما بين 181 إلى 365 يوم يتم تصنيفها تلقائيا على أنها مشكوك فيها .

**قروض معدومة (تقييم المخاطر 10)** : إن القروض

المعدومة هي القروض التي من المتوقع تكبد خسارة كلية بشأنها ويتم وضع مخصصات كاملة لهذه القروض .

يتم تطبيق هذا التصنيف على العلاقة الائتمانية بأكملها وليس فقط على بعض الصفقات أو الحسابات التي تتعرض للمشاكل . ويتم تصنيف القروض المعرضة للمشاكل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي ويتم تقديم تقرير ربع سنوي يبين القروض التي يوجد فيها مشاكل .

يقوم البنك حاليا بتطوير وتطبيق نظام تقييم عالي المستوى للتسهيلات الائتمانية وذلك باستخدام نظام تقييم المخاطر MOODY'S KMV RISK ADVISOR . ويعمل هذا النظام على استخدام التحليلات المالية المتطورة والأدوات المالية التي تعتمد على بيانات السوق وذلك كعناصر أساسية مدخلة لتقييم مخاطر الطرف المقابل ومخاطر تقصير المقترض . ويسمح هذا النظام بإجراء المزيد من تحليلات المخاطر بناء على احتمالات التقصير وتقديرات الخسائر . يهدف بنك الخليج إلى القيام بأسرع مدة ممكنة بتطوير نظام بيانات يغطي مدة خمس سنوات كحد أدنى وذلك للتنبؤ باحتمالات التقصير لكل عملية تقييم داخلية جديدة . وسيتم استخدام اختبارات التحمل واختبارات المساندة لاختبار دقة التوقعات وتطابق نظام تقييم المخاطر الائتمانية الجديد. وسيعمل نظام MOODY'S KMV على تمكين البنك من الانتقال من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب IRB المتطور في ذلك الوقت الذي يسمح فيه بنك الكويت المركزي للبنوك في الكويت بتطبيق أسلوب IRB لتحديد رأس المال الرقابي المطلوب للمخاطر الائتمانية وفقا للركن الأول من إطار عمل بازل 2 . تتم مراجعة جودة محفظة القروض وكفاية مخصصات القروض والدفعات المقدمة شهريا من قبل لجنة التصنيف والمخصصات . يتم احتساب رسوم المخصصات الجديدة أو الإفراج عن المخصصات الحالية لكل من التسهيلات الائتمانية غير الفعالة بناء على تصنيف القرض وانكشاف البنك الكلي للعميل (بما في ذلك الالتزامات المحتملة ) والقيمة (وقابلية التطبيق ) لأي ضمان. ويتم أخذ نوعين من المخصصات في الاعتبار : خاصة وعامة . تمثل المخصصات المحددة عملية حصر الخسائر الفعلية والقائمة من الحسابات الفردية . أما المخصصات العامة فتزيد عن المخصصات المحددة وتغطي القروض التي قد يتم إضعافها في تاريخ الميزانية العمومية والتي لن يتم تصنيفها كذلك حتى تاريخ محدد في المستقبل . وتنعكس رسوم مخصصات الانخفاض في بيان الدخل الخاص بالبنك . إن أي زيادة في هذه المخصصات سيكون لها أثر تقليل أرباح بنك الخليج بمبلغ مقابل (في حين أن أي انخفاض في المخصصات أو الإفراج عن المخصصات سيكون له الأثر الايجابي ) . يتم استقطاع المخصصات من إجمالي القروض والدفعات المقدمة في الميزانية العمومية . ويتم استبعاد القروض (والمخصصات ذات الصلة) (بالكامل عادة ) عندما لا يكون هناك أي احتمالات واقعية لاسترداد المبالغ المستحقة .

يتم إعداد البيانات المالية الخاصة بالبنك وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وحسبما هو مطبق من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية الخاضعة ببنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تبني جميع تعليمات معايير التقارير المالية الدولية باستثناء معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلق بمخصصات الانخفاض الكلية في التسهيلات الائتمانية. إن سياسة البنك لاحتساب مخصصات الانخفاض المحددة مطابقة من جميع النواحي لتعليمات بنك الكويت المركزي بخصوص المخصصات المحددة . وفيما يلي تصنيف القروض غير المنتظمة (تقييم المخاطر 8-10 ) :

| الفئة | التأخير (بالأيام) | المخصص المحدد |
|---|---|---|
| دون المستوى | 91-180 | %20 |
| مشكوك فيها | 181-365 | %50 |
| معدومة | >1 year | %100 |

تم استبدال متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بالمخصصات العامة بتعليمات بنك الكويت المركزي التي تنص على وضع مخصص عام 2% كحد أدنى على جميع التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى العملاء ويستثنى منها بعض الفئات المحظورة من الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والتي لا تخضع للمخصصات المحددة.

كما أن تقدير المخصصات العامة المطلوبة مبني أيضا على القرار فيما إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية تتضمن بأن المستوى الفعلي الحالي للخسائر القائمة في محفظة القروض الحالية من المحتمل أن تكون أكبر من مبلغ المخصصات الحالية .

يمارس البنك إجراءات رقابية مشددة على محفظة القروض لمنع أية قروض من أن تصبح معدومة بشكل أساسي . وتتم مراقبة محفظة القروض على أساس دوري لضمان الاكتشاف المبكر لأية مشاكل ائتمانية محتملة . ويعتبر مدراء العلاقات مسئولين عن المراقبة اليومية لحساباتهم ولكن وحدة الرقابة الائتمانية المستقلة تقوم أيضا بعمليات المراجعة الائتمانية اللاحقة بعد أن يتم صرف القروض . وتقوم وحدة الرقابة الائتمانية أيضا بتقديم تقارير مراقبة دورية إلى الإدارة العليا بخصوص الأمور التالية : الضمانات الإضافية والتأمين وتفاصيل الضمانات والقيم وتواريخ الانتهاء وحالات نقص المستندات وتحليلات المحفظة الائتمانية بناء على تقييمات المخاطر وأية حالات تقصير من قبل المقترضين حيث يتم فرض المزيد من شروط الموافقة الإضافية على القروض من قبل لجنة الإدارة الفرعية ولجنة الائتمان التنفيذية.
تجتمع لجنة المشاكل الائتمانية شهريا لمتابعة ومراقبة قروض البنك غير الفعالة . ويتم توزيع تقرير تفصيلي يبين جميع القروض المتأخرة التي تزيد عن عشرة أيام (ليس فقط الحسابات المصنفة ) إلى رؤساء الأقسام ومسئولي الحسابات على أساس شهري وذلك لمتابعة الأمر فورا . تتم مراجعة هذا التقرير مع مسئولي القروض خلال الاجتماع الشهري للجنة المشاكل الائتمانية لتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة و/أو المخصصات المطلوبة . تقوم لجنة المشاكل الائتمانية بمراجعة وتقييم جودة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك بشكل مستقل والتأكد من مطابقتها لسياسة البنك الائتمانية وتعليمات بنك الكويت المركزي .

يوجد لدى البنك أيضا وحدة معالجة ائتمانية متخصصة ومستقلة تقدم تقريرها إلى رئيس قسم إدارة المخاطر ونائب المدير العام وقسم الرقابة الائتمانية والمسئول عن تولي القروض غير الفعالة . تقوم وحدة المعالجة بتزويد العملاء بالدعم الإداري والرقابي الشامل لمساعدتهم على تفادي أي حالات تقصير ممكنة وتضمن بذلك استرداد البنك لمديونياته إلى أقصى درجة ممكنة . تقدم وحدة المعالجة تقريرها بخصوص التقدم المحقق بخصوص كل حساب قرض غير فعال إلى لجنة المشاكل الائتمانية على أساس شهري وتقدم تقرير سير عمل شهري عن كل حساب إلى لجنة الإدارة الفرعية . إضافة إلى ذلك تشارك الإدارة القانونية في البنك بشكل كامل في عملية المعالجة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة عند الضرورة .

يتم خلال 30 يوم من تصنيف الحساب كقرض معقد وضع خطة عمل وتقديمها إلى لجنة الإدارة الفرعية . ويمكن لمدير الحساب المعني خلال مدة الثلاثين يوم مراجعة الضمانات الإضافية والمستندات ووضع إستراتيجية لتحسين جودة المخاطر أو معالجة الائتمان بأقل خسارة للبنك . ويمكن أن يشمل هذا الأمر إعادة هيكلة كاملة أو اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض أو الكفلاء أو طلب المزيد من الضمانات الإضافية . وحالما يقوم مدير الحساب بوضع الإجراءات اللازمة لتقليل مخاطر البنك يتم تحويل الحسابات المصنفة إلى وحدة معالجة الائتمان.

بالنسبة للحسابات التي تم إعادة جدولتها فإنه يتم الاستمرار في اعتبارها قروض معقدة إلى أن يتم سداد ثلاثة أقساط على الأقل . ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن المخصصات المعدة مسبقا للقروض المعاد جدولتها لا يتم الإفراج عنها فورا ولكن يتم تخفيضها تدريجيا تواكبا مع برنامج السداد المعاد جدولته . ويحتفظ البنك بمخصص 20% إلى حين سداد القرض المعقد بالكامل .

وفقا لأسلوب بازل 2 القياسي بالنسبة للمخاطر الائتمانية فإن الانكشافات الائتمانية يتم تطبيقها على واحدة من المحافظ القياسية الاثني عشر : البنود النقدية – المطالبات على الدول – المطالبات على الهيئات الدولية – المطالبات على مؤسسات القطاع العام – المطالبات على بنوك التنمية العالمية – المطالبات على البنوك – المطالبات على الشركات – الانكشافات الرقابية الاستهلاكية وقروض الإسكان المؤهلة والانكشافات للقروض المتأخرة والموجودات الأخرى والانكشافات المضمونة. ويكون لكل محفظة قياسية مقياس مخاطر خاص بها وذلك بناء على بعض الخواص القياسية للانكشاف المعني (مثال طبيعة المقترض ووضع السداد ) . يتم تطبيق عمليات وزن المخاطر القياسية هذه على كل محفظة وتكون مدعومة أيضا بالتقييمات الائتمانية الخارجية الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية (حيثما تكون هذه التقييمات متاحة ) . ويستخدم بنك الخليج التقييمات المحددة من قبل STANDARD & POOR'S و FITCH لهذا الغرض . ويتم استخدام تقييم MID-POINT في تلك الحالات التي يختلف فيها تقييم الطرف المقابل لدى مختلف مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية .

يتم تحويل بنود خارج الميزانية وفقا للأسلوب القياسي إلى مبالغ مساوية للانكشاف الائتماني من خلال استخدام عوامل التحويل الائتماني (مثال 20% للالتزامات المحتملة المتعلقة بالتداول مثال خطابات الاعتماد المستندي المضمونة بشحنات البضائع ) ويتم بعد ذلك ضرب المبلغ المساوي

للائتمان بمعامل ترجيح الخطر المطبق للعميل الأصلي (بنفس الطريقة كما هو الحال بالنسبة للانكشافات ضمن الميزانية العمومية ) للوصول إلى مبلغ الترجيح الائتماني للانكشاف. ويتم استخدام وسيلة مختلفة مبنية على أساس تكاليف الاستبدال وعوامل إضافة بالنسبة لعقود المشتقات.

يمكن تقليل الانكشافات الائتمانية عن طريق استخدام أساليب تقليل المخاطر الائتمانية المعتمدة (انظر مناقشة " تقليل المخاطر الائتمانية " أدناه ).

فيما يلي جدول يبين ملخص إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان لبنك الخليج (قبل تقليل مخاطر الائتمان) عام 2005 و 2004. وتمثل المبالغ غير الممولة (مثال : خارج الميزانية العمومية : إجمالي الانكشافات لمخاطر الائتمان قبل تسويات عامل التحويل الائتماني حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية القصوى للبنك في حالة التخلف عن السداد من قبل الأطراف المقابلة .

| (بآلاف الدنانير) | 2005 | 2004 |
|---|---|---|
| **إجمالي الانكشاف في نهاية السنة** | | |
| إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان | 2,642,082 | 2,304,634 |
| إجمالي الانكشاف غير الممول لمخاطر الائتمان | 1,126,554 | 770,364 |
| **مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان في نهاية السنة** | 3,768,636 | 3,074,998 |
| | | |
| **متوسط إجمالي الانكشاف لكامل السنة** | | |
| إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان | 2,395,840 | |
| إجمالي الانكشاف غير الممول لمخاطر الائتمان | 949,733 | |
| **مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان** | 3,345,573 | |

زاد مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان في نهاية السنة بمبلغ 693.6 مليون دينار كويتي (23%) من مبلغ 3.07 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2004 إلى مبلغ 3.77 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 . وزادت الانكشافات الممولة (بنود داخل الميزانية العمومية) بمبلغ 337.4 مليون دينار كويتي (15%) من مبلغ 2.30 بليون دينار كويتي إلى 2.64 بليون دينار كويتي . كما زادت الانكشافات غير الممولة (بنود خارج الميزانية) بمبلغ 356.2 مليون دينار كويتي (46%) من 770.4 مليون دينار كويتي إلى 1،126.6 مليون دينار كويتي : وزادت الضمانات بمبلغ 178.9 مليون دينار كويتي (39%) وزادت خطابات الاعتماد بمبلغ 170.5 مليون دينار كويتي (88%) . وتتضمن الانكشافات غير الممولة الالتزامات المحتملة (2005 : 1.04 بليون دينار كويتي – 2004 : 0.69 بليون دينار كويتي) وعمليات المبادلة الائتمانية (2005: مبلغ 83.2 مليون دينار كويتي و 2004 : مبلغ 76.6 مليون دينار كويتي). ويبين الإيضاح 28 في البيانات المالية تفاصيل الالتزامات المحتملة بين الضمانات وخطابات الاعتماد والالتزامات غير القابلة للإلغاء لمنح التسهيلات الائتمانية .

بلغ متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان عام 2005 مبلغ 3.35 بليون دينار كويتي : انكشافات ممولة 2.40 بليون دينار كويتي وانكشافات غير ممولة 949.7 مليون دينار كويتي . تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لأرقام نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2004 حتى 31 ديسمبر 2005 شامل .

تم فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان والمجزأ وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية والمقسم بين التسهيلات الممولة وغير الممولة كما في 31 ديسمبر 2005 و 31 ديسمبر 2004 . كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الأساسي من التسهيلات الائتمانية . وقد تم توزيع الانكشاف لمخاطر الائتمان للبنك إلى 8 من أصل 12 محفظة قياسية : بنود نقدية – مطالبات على الدول – مطالبات على مؤسسات القطاع العام – مطالبات على البنوك – مطالبات على الشركات – الانكشافات للقروض الاستهلاكية الرقابية – الانكشافات للقروض المتأخرة السداد – الموجودات الأخرى .

## إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,348 | - | - | - | - | - | 17,348 |
| المطالبات على الدول | 581,484 | - | - | - | 43,800 | 14,600 | 639,884 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 1,773 | - | - | - | - | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | 65,848 | 142,616 | 77,008 | 21,710 | 120,990 | 563 | 428,735 |
| المطالبات على الشركات | 1,580,907 | 202,450 | 8,477 | 18,281 | 3,009 | 22,232 | 1,835,356 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 538,496 | - | - | - | - | - | 538,496 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 19,655 | - | - | - | - | - | 19,655 |
| موجودات أخرى | 230,336 | 157 | 5,497 | 17,375 | 13,911 | 20,113 | 287,389 |
| | 3,034,074 | 346,996 | 90,982 | 57,366 | 181,710 | 57,508 | 3,768,636 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 80.5% | 9.2% | 2.4% | 1.5% | 4.9% | 1.5% | 100.0% |

## إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 16,397 | - | - | - | - | - | 16,397 |
| المطالبات على الدول | 515,993 | 12,111 | - | - | 29,470 | 14,735 | 572,309 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 9,339 | - | - | - | - | 9,339 |
| المطالبات على البنوك | 174,501 | 75,532 | 71,550 | 5,250 | 59,562 | 2,570 | 388,965 |
| المطالبات على الشركات | 1,280,871 | 74,590 | 44,826 | 37,437 | 500 | 14,646 | 1,452,870 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 424,577 | - | - | - | - | - | 424,577 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 20,348 | - | - | - | - | - | 20,348 |
| موجودات أخرى | 148,556 | 15,701 | 7,833 | 3,471 | - | 14,632 | 190,193 |
| | 2,581,243 | 187,273 | 124,209 | 46,158 | 89,532 | 46,583 | 3,074,998 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 84.0% | 6.1% | 4.0% | 1.5% | 2.9% | 1.5% | 100.0% |

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,348 | - | - | - | - | - | 17,348 |
| المطالبات على الدول | 581,484 | - | - | - | - | - | 581,484 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 1,773 | - | - | - | - | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | 56,379 | 119,156 | 63,815 | 18,345 | 28,056 | 3 | 285,754 |
| المطالبات على الشركات | 886,719 | 32,781 | 1,460 | 602 | 2,294 | 22,232 | 946,088 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 524,776 | - | - | - | - | - | 524,776 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 18,829 | - | - | - | - | - | 18,829 |
| موجودات أخرى | 208,977 | 157 | 5,497 | 17,375 | 13,911 | 20,113 | 266,030 |
| | 2,294,512 | 153,867 | 70,772 | 36,322 | 44,261 | 42,348 | 2,642,082 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 86.8% | 5.8% | 2.7% | 1.4% | 1.7% | 1.6% | 100.0% |

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 16,397 | - | - | - | - | - | 16,397 |
| المطالبات على الدول | 515,993 | 12,111 | - | - | - | - | 528,104 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 6,955 | - | - | - | - | 6,955 |
| المطالبات على البنوك | 167,819 | 57,088 | 50,836 | 4,130 | 20,477 | 2,536 | 302,886 |
| المطالبات على الشركات | 772,980 | 16,548 | 31,827 | - | - | 14,646 | 836,001 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 413,539 | - | - | - | - | - | 413,539 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 19,210 | - | - | - | - | - | 19,210 |
| موجودات أخرى | 139,905 | 15,701 | 7,833 | 3,471 | - | 14,632 | 181,542 |
| | 2,045,843 | 108,403 | 90,496 | 7,601 | 20,477 | 31,814 | 2,304,634 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 88.8% | 4.7% | 3.9% | 0.3% | 0.9% | 1.4% | 100.0% |

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | 43,800 | 14,600 | 58,400 |
| المطالبات على البنوك | 9,469 | 23,460 | 13,193 | 3,365 | 92,934 | 560 | 142,981 |
| المطالبات على الشركات | 694,188 | 169,669 | 7,017 | 17,679 | 715 | - | 889,268 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 13,720 | - | - | - | - | - | 13,720 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 826 | - | - | - | - | - | 826 |
| موجودات أخرى | 21,359 | - | - | - | - | - | 21,359 |
| | 739,562 | 193,129 | 20,210 | 21,044 | 137,449 | 15,160 | 1,126,554 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 65.7% | 17.1% | 1.8% | 1.8% | 12.2% | 1.4% | 100.0% |

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | 29,470 | 14,735 | 44,205 |
| المطالبات على البنوك | - | 2,384 | - | - | - | - | 2,384 |
| المطالبات على الشركات | 6,682 | 18,444 | 20,714 | 1,120 | 39,085 | 34 | 86,079 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 507,891 | 58,042 | 12,999 | 37,437 | 500 | - | 616,869 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 11,038 | - | - | - | - | - | 11,038 |
| موجودات أخرى | 1,138 | - | - | - | - | - | 1,138 |
| | 8,651 | - | - | - | - | - | 8,651 |
| | 535,400 | 78,870 | 33,713 | 38,557 | 69,055 | 14,769 | 770,364 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 69.5% | 10.2% | 4.4% | 5.0% | 9.0% | 1.9% | 100.0% |

يتركز انكشاف البنك لمخاطر الائتمان في الكويت : 3.03 بليون دينار كويتي (80.5% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان ) كما في 31 ديسمبر 2005 مقارنة بمبلغ 2.58 بليون دينار كويتي (84.0% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان ) كما في 31 ديسمبر 2004 . ظل الانكشاف لمخاطر الائتمان وفقا للمحفظة القياسية كما هو دون تغيير عام 2005 حيث تم تركيزه بشكل رئيسي على المطالبات على الشركات: 48.7% من إجمالي الانكشافات كما في 31 ديسمبر 2005 (2004 : 47.2% ) والانكشافات الاستهلاكية : 14.3% من إجمالي الانكشافات كما في 31 ديسمبر 2005 (2004 : 12.6%). إن الانكشاف الهام في الكويت مقابل المطالبات على الدول (581.5 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2005) يعكس امتلاك البنك بسندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وأرصدة الحسابات

الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي .

تم تحليل إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعام 2005 وفقا للمنطقة الجغرافية ومحفظة المخاطر الائتمانية القياسية وتم تقسيمها إلى انكشافات ممولة وغير ممولة كما هو مبين أدناه .

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (متوسط 2005)

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,278 | - | - | - | - | - | 17,278 |
| المطالبات على الدول | 515,787 | - | - | - | 33,800 | 14,600 | 564,187 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 3,634 | - | - | - | - | 3,634 |
| المطالبات على البنوك | 67,426 | 100,130 | 121,676 | 6,981 | 113,143 | 1,635 | 410,991 |
| المطالبات على الشركات | 1,436,252 | 107,512 | 25,551 | 27,162 | 3,705 | 8,679 | 1,608,861 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 457,928 | 120 | 834 | - | 217 | - | 459,099 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 31,494 | 3,625 | 19 | - | - | - | 35,138 |
| موجودات أخرى | 180,483 | 15,147 | 4,869 | 15,874 | 11,589 | 18,423 | 246,385 |
| | 2,706,648 | 230,168 | 152,949 | 50,017 | 162,454 | 43,337 | 3,345,573 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 80.9% | 6.9% | 4.6% | 1.5% | 4.9% | 1.2% | 100.0% |

تسهيلات ائتمان ممولة (بنود داخل الميزانية العمومية) (متوسط 2005)

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,278 | - | - | - | - | - | 17,278 |
| المطالبات على الدول | 515,787 | - | - | - | - | - | 515,787 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 3,202 | - | - | - | - | 3,202 |
| المطالبات على البنوك | 61,527 | 80,937 | 102,829 | 5,010 | 26,569 | 1,457 | 278,329 |
| المطالبات على الشركات | 829,399 | 21,586 | 12,812 | 46 | 2,503 | 8,679 | 875,025 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 444,249 | 30 | - | - | 217 | - | 444,496 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 30,546 | 3,625 | 19 | - | - | - | 34,190 |
| موجودات أخرى | 161,631 | 15,147 | 4,869 | 15,874 | 11,589 | 18,423 | 227,533 |
| | 2,060,417 | 124,527 | 120,529 | 20,930 | 40,878 | 28,559 | 2,395,840 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 86.0% | 5.2% | 5.0% | 0.9% | 1.7% | 1.2% | 100.0% |

تسهيلات ائتمان غير ممولة (بنود داخل الميزانية العمومية) (متوسط 2005)

| (بآلاف الدنانير) | الكويت | دول الشرق الأوسط | غرب أوروبا | أمريكا وكندا | آسيا الباسفيك | باقي العالم | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | 33,800 | 14,600 | 48,400 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 432 | - | - | - | - | 432 |
| المطالبات على البنوك | 5,899 | 19,193 | 18,847 | 1,971 | 86,574 | 178 | 132,662 |
| المطالبات على الشركات | 606,853 | 85,926 | 12,739 | 27,116 | 1,202 | - | 733,836 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 13,679 | 90 | 834 | - | - | - | 14,603 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 948 | - | - | - | - | - | 948 |
| موجودات أخرى | 18,852 | - | - | - | - | - | 18,852 |
| | 646,231 | 105,641 | 32,420 | 29,087 | 121,576 | 14,778 | 949,733 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 68.0% | 11.1% | 3.4% | 3.1% | 12.8% | 1.6% | 100.0% |

تبين أرقام متوسط عام 2005 نفس التوزيع لأرقام نهاية السنة . ويتركز انكشاف البنك لمخاطر الائتمان في الكويت: 2.71 بليون دينار كويتي (80.9% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان ) وتتضمن تسهيلات ممولة (داخل الميزانية العمومية بمبلغ 2.06 بليون دينار كويتي (86.0% من إجمالي الانكشاف الممول ) وتسهيلات غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) بمبلغ 646.2 مليون دينار كويتي (68.0% من إجمالي الانكشاف غير الممول ) . وقد تم تركيز مزيج متوسط 2005 بالمحفظة القياسية في المطالبات على الشركات (48.1% ) والانكشافات الاستهلاكية (13.7%) والمطالبات على البنوك (12.3%).

يبين الجدول التالي الانكشاف لمخاطر الائتمان الخاصة بقطاعات الأعمال وتفاصيله وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية والتي تنقسم إلى تسهيلات ممولة وتسهيلات غير ممولة كما في 31 ديسمبر 2005 و 31 ديسمبر 2004 :

## إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام- غاز | بناء | تصنيع | عقار | أخرى | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | - | - | - | - | - | - | - | 17,348 | 17,348 |
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | - | - | - | 639,884 | 639,884 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | - | 515 | - | - | - | 1,258 | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | - | 428,735 | - | - | - | - | - | - | 428,735 |
| المطالبات على الشركات | 101,705 | 130,477 | 387,987 | 14,682 | 484,208 | 284,415 | 197,402 | 234,480 | 1,835,356 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 514,433 | 443 | 6,516 | 72 | 6,273 | 1,180 | 4,065 | 5,514 | 538,496 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 288 | 4,251 | 9,693 | - | 1,211 | 697 | 3,144 | 371 | 19,655 |
| موجودات أخرى | 14,304 | 5,230 | 16,514 | - | 7,378 | 1,299 | 73,584 | 169,080 | 287,389 |
| | 630,730 | 569,136 | 420,710 | 15,269 | 499,070 | 287,591 | 278,195 | 1,067,935 | 3,768,636 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 16.7% | 15.1% | 11.2% | 0.4% | 13.2% | 7.6% | 7.4% | 28.4% | 100.0% |

## إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام- غاز | بناء | تصنيع | عقار | أخرى | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | - | - | - | - | - | - | - | 16,397 | 16,397 |
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | - | - | - | 572,309 | 572,309 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | - | 2,600 | - | - | - | 6,739 | 9,339 |
| المطالبات على البنوك | - | 388,965 | - | - | - | - | - | - | 388,965 |
| المطالبات على الشركات | 76,584 | 128,755 | 311,127 | 24,621 | 381,885 | 134,117 | 213,168 | 182,613 | 1,452,870 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 398,062 | 33 | 6,817 | 69 | 5,254 | 1,472 | 2,617 | 10,253 | 424,577 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 7,885 | 3,309 | 5,699 | - | 205 | 500 | 2,501 | 249 | 20,348 |
| موجودات أخرى | 856 | 11,331 | 19,600 | - | 1,866 | 2,590 | 62,155 | 91,795 | 190,193 |
| | 483,387 | 532,393 | 343,243 | 27,290 | 389,210 | 138,679 | 280,441 | 880,355 | 3,074,998 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 15.7% | 17.3% | 11.2% | 0.9% | 12.7% | 4.5% | 9.1% | 28.6% | 100.0% |

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام- غاز | بناء | تصنيع | عقار | أخرى | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | - | - | - | - | - | - | - | 17,348 | 17,348 |
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | - | - | - | 581,484 | 581,484 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | - | 515 | - | - | - | 1,258 | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | - | 285,754 | - | - | - | - | - | - | 285,754 |
| المطالبات على الشركات | 67,286 | 105,129 | 222,478 | 8,356 | 218,837 | 52,343 | 181,790 | 89,869 | 946,088 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 513,101 | 443 | 4,317 | 72 | 368 | 637 | 4,051 | 1,787 | 524,776 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 288 | 4,251 | 9,692 | - | 594 | 697 | 3,144 | 163 | 18,829 |
| موجودات أخرى | 9,625 | 5,029 | 10,991 | - | 5,175 | 863 | 72,438 | 161,909 | 266,030 |
| | 590,300 | 400,606 | 247,478 | 8,943 | 224,974 | 54,540 | 261,423 | 853,818 | 2,642,082 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 22.3% | 15.2% | 9.4% | 0.3% | 8.5% | 2.1% | 9.9% | 32.3% | 100.0% |

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام- غاز | بناء | تصنيع | عقار | أخرى | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | - | - | - | - | - | - | - | 16,397 | 16,397 |
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | - | - | - | 528,104 | 528,104 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | - | 2,600 | - | - | - | 4,355 | 6,955 |
| المطالبات على البنوك | - | 302,886 | - | - | - | - | - | - | 302,886 |
| المطالبات على الشركات | 30,287 | 111,469 | 194,680 | 5,844 | 156,814 | 27,797 | 190,714 | 118,396 | 836,001 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 398,052 | 33 | 5,175 | 69 | 1,012 | 972 | 2,617 | 5,609 | 413,539 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 7,885 | 3,309 | 4,855 | - | 205 | 455 | 2,501 | - | 19,210 |
| موجودات أخرى | 856 | 10,861 | 15,416 | - | 175 | 1,543 | 61,059 | 91,632 | 181,542 |
| | 437,080 | 428,558 | 220,126 | 8,513 | 158,206 | 30,767 | 256,891 | 764,493 | 2,304,634 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 18.9% | 18.6% | 9.6% | 0.4% | 6.9% | 1.3% | 11.1% | 33.2% | 100.0% |

## تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام- غاز | بناء | تصنيع | عقار | أخرى | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | - | - | - | 58,400 | 58,400 |
| المطالبات على البنوك | - | 142,981 | - | - | - | - | - | - | 142,981 |
| المطالبات على الشركات | 34,419 | 25,348 | 165,509 | 6,326 | 265,371 | 232,072 | 15,612 | 144,611 | 889,268 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 1,332 | - | 2,199 | - | 5,905 | 543 | 14 | 3,727 | 13,720 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | - | - | 1 | - | 617 | - | - | 208 | 826 |
| موجودات أخرى | 4,679 | 201 | 5,523 | - | 2,203 | 436 | 1,146 | 7,171 | 21,359 |
| | 40,430 | 168,530 | 173,232 | 6,326 | 274,096 | 233,051 | 16,772 | 214,117 | 1,126,554 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 3.6% | 14.9% | 15.4% | 0.6% | 24.3% | 20.7% | 1.5% | 19.0% | 100.0% |

## تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | شخصي | مالي | تجاري | نفط خام- غاز | بناء | تصنيع | عقار | أخرى | إجمالي الانكشاف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | - | - | - | 44,205 | 44,205 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | - | - | - | - | - | - | 2,384 | 2.384 |
| المطالبات على البنوك | - | 86,079 | - | - | - | - | - | - | 86,079 |
| المطالبات على الشركات | 46,297 | 17,286 | 116,447 | 18,777 | 225,071 | 106,320 | 22,454 | 64,217 | 616,869 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 10 | - | 1,642 | - | 4,242 | 500 | - | 4,644 | 11,038 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | - | - | 844 | - | - | 45 | - | 249 | 1,138 |
| موجودات أخرى | - | 470 | 4,184 | - | 1,691 | 1,047 | 1,096 | 163 | 8,651 |
| | 46,307 | 103,835 | 123,117 | 18,777 | 231,004 | 107,912 | 23,550 | 115,862 | 770,364 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 6.0% | 13.5% | 16.0% | 2.4% | 30.0% | 14.0% | 3.1% | 15.0% | 100.0% |

## إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | لغاية 1 شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | إجمالي الانكشافات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,348 | - | - | - | - | - | 17,348 |
| المطالبات على الدول | 185,185 | 59,350 | 87,955 | 292,794 | - | 14,600 | 639,884 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 515 | 1,258 | - | - | - | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | 222,963 | 55,886 | 23,206 | 17,293 | 78,851 | 30,536 | 428,735 |
| المطالبات على الشركات | 267,426 | 354,337 | 535,163 | 337,303 | 244,771 | 96,356 | 1,835,356 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 20,200 | 4,642 | 9,184 | 9,088 | 40,602 | 454,780 | 538,496 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 13,129 | 1,115 | 545 | 251 | 1,318 | 3,297 | 19,655 |
| موجودات أخرى | 42,680 | 23,672 | 14,776 | 50,895 | 15,557 | 139,809 | 287,389 |
| | 768,931 | 499,517 | 672,087 | 707,624 | 381,099 | 739,378 | 3,768,636 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 20.4% | 13.3% | 17.8% | 18.8% | 10.1% | 19.6% | 100.0% |

## إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | لغاية 1 شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | إجمالي الانكشافات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 16,397 | - | - | - | - | - | 16,397 |
| المطالبات على الدول | 69,967 | 71,940 | 156,688 | 217,398 | 44,205 | 12,111 | 572,309 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 5,331 | - | - | - | 4,008 | - | 9,339 |
| المطالبات على البنوك | 193,168 | 31,819 | 54,953 | 49,090 | 35,866 | 24,069 | 388,965 |
| المطالبات على الشركات | 311,655 | 248,436 | 372,436 | 265,732 | 174,183 | 80,428 | 1,452,870 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 21,420 | 5,355 | 6,047 | 9,090 | 53,837 | 328,828 | 424,577 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 12,386 | 2,936 | 314 | 425 | 1,034 | 3,253 | 20,348 |
| موجودات أخرى | 19,769 | 26,852 | 11,343 | 6,453 | 3,799 | 121,977 | 190,193 |
| | 650,093 | 387,338 | 601,781 | 548,188 | 316,932 | 570,666 | 3,074,998 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 21.1% | 12.6% | 19.6% | 17.8% | 10.3% | 18.6% | 100.0% |

## تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | لغاية 1 شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | إجمالي الانكشافات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,348 | - | - | - | - | - | 17,348 |
| المطالبات على الدول | 185,185 | 44,750 | 58,755 | 292,794 | - | - | 581,484 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | - | 515 | 1,258 | - | - | - | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | 207,831 | 23,505 | 14,483 | 8,760 | 17,520 | 13,655 | 285,754 |
| المطالبات على الشركات | 95,876 | 131,497 | 344,932 | 181,936 | 114,388 | 77,459 | 946,088 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 18,086 | 2,609 | 5,159 | 7,192 | 37,082 | 454,648 | 524,776 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 13,105 | 680 | 507 | 44 | 1,196 | 3,297 | 18,829 |
| موجودات أخرى | 37,974 | 20,146 | 11,702 | 43,651 | 13,901 | 138,656 | 266,030 |
| | 575,405 | 223,702 | 436,796 | 534,377 | 184,087 | 687,715 | 2,642,082 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 21.8% | 8.5% | 16.5% | 20.2% | 7.0% | 26.0% | 100.0% |

## تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | لغاية 1 شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | إجمالي الانكشافات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 16,397 | - | - | - | - | - | 16,397 |
| المطالبات على الدول | 69,967 | 71,940 | 156,688 | 217,398 | - | 12,111 | 528,104 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 2,947 | - | - | - | 4,008 | - | 6,955 |
| المطالبات على البنوك | 178,055 | 25,412 | 45,891 | 27,943 | 18,094 | 7,491 | 302,886 |
| المطالبات على الشركات | 191,684 | 120,181 | 283,269 | 97,508 | 79,854 | 63,505 | 836,001 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 19,282 | 3,462 | 5,454 | 7,402 | 49,161 | 328,778 | 413,539 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 12,234 | 2,455 | 249 | 127 | 892 | 3,253 | 19,210 |
| موجودات أخرى | 17,473 | 23,715 | 10,156 | 5,585 | 2,894 | 121,719 | 181,542 |
| | 508,039 | 247,165 | 501,707 | 355,963 | 154,903 | 536,857 | 2,304,634 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 22.0% | 10.7% | 21.8% | 15.4% | 6.7% | 23.4% | 100.0% |

التسهيلات الائتمانية غير الممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | لغاية 1 شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | إجمالي الانكشافات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطالبات على الدول | - | 14,600 | 29,200 | - | - | 14,600 | 58,400 |
| المطالبات على البنوك | 15,132 | 32,381 | 8,723 | 8,533 | 61,331 | 16,881 | 142,981 |
| المطالبات على الشركات | 171,550 | 222,840 | 190,231 | 155,367 | 130,383 | 18,897 | 889,268 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 2,114 | 2,033 | 4,025 | 1,896 | 3,520 | 132 | 13,720 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 24 | 435 | 38 | 207 | 122 | - | 826 |
| موجودات أخرى | 4,706 | 3,526 | 3,074 | 7,244 | 1,656 | 1,153 | 21,359 |
| | 193,526 | 275,815 | 235,291 | 173,247 | 197,012 | 51,663 | 1,126,554 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 17.2% | 24.5% | 20.9% | 15.4% | 17.5% | 4.5% | 100.0% |

التسهيلات الائتمانية غير الممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | لغاية 1 شهر | 3-1 أشهر | 6-3 أشهر | 12-6 أشهر | 3-1 سنة | أكثر من 3 سنوات | إجمالي الانكشافات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطالبات على الدول | - | - | - | - | 44,205 | - | 44,205 |
| المطالبات على مؤسسات القطاع العام | 2,384 | - | - | - | - | - | 2,384 |
| المطالبات على البنوك | 15,113 | 6,407 | 9,062 | 21,147 | 17,772 | 16,578 | 86,079 |
| المطالبات على الشركات | 119,971 | 128,255 | 89,167 | 168,224 | 94,329 | 16,923 | 616,869 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 2,138 | 1,893 | 593 | 1,688 | 4,676 | 50 | 11,038 |
| الانكشافات للقروض المتأخرة السداد | 152 | 481 | 65 | 298 | 142 | - | 1,138 |
| موجودات أخرى | 2,296 | 3,137 | 1,187 | 868 | 905 | 258 | 8,651 |
| | 142,054 | 140,173 | 100,074 | 192,225 | 162,029 | 33,809 | 770,364 |
| نسبة إجمالي الانكشاف وفقا للمنطقة الجغرافية | 18.4% | 18.2% | 13.0% | 25.0% | 21.0% | 4.4% | 100.0% |

زادت التسهيلات الائتمانية الممولة (داخل الميزانية العمومية) عام 2005 والتي تزيد مدة الاستحقاق المتبقية من عقدها عن ثلاث سنوات من 536.9 مليون د.ك (23.4% من إجمالي الانكشاف) كما في 31 ديسمبر 2004 إلى 687.7 مليون دينار كويتي (26.0% من إجمالي الانكشاف) كما في 31 ديسمبر 2005 . وقد عكست هذه الزيادة النمو الملحوظ في القروض الاستهلاكية حيث يبلغ متوسط مدة القروض الاستهلاكية حوالي عشر سنوات .

الجدول التالي يبين شريحة قطاعات الأعمال المقسمة إلى قروض ضعيفة (الأجزاء المتأخرة والرصيد المستحق ) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة والإجمالي ) كما في 31 ديسمبر 2005 و 31 ديسمبر 2004 :

القروض المتعثرة والمخصصات (وفقا لقطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2005)

| (بآلاف الدنانير) | قروض متعثرة | | مخصصات الميزانية العمومية | | | التغطية بالمخصصات المحددة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد الباقي | محددة | عامة | الإجمالي | |
| قروض شخصية | 288 | 6,696 | 4,759 | 11,342 | 16,101 | %71.1 |
| مالية | 4,251 | 6,291 | 6,279 | 10,003 | 16,282 | %99.8 |
| تجارية | 10,270 | 14,026 | 580 | 7,872 | 8,452 | %4.1 |
| النفط الخام والغاز | - | 417 | 417 | 247 | 664 | %100.0 |
| إنشائية | 594 | 2,736 | 2,703 | 9,833 | 12,536 | %98.8 |
| تصنيع | 119 | 313 | 148 | 5,342 | 5,490 | %47.3 |
| عقارية | 3,144 | 3,548 | 409 | 5,158 | 5,567 | %11.5 |
| حكومية | - | 1,208 | 1,208 | 1,865 | 3,073 | %100.0 |
| أخرى | 163 | 3,130 | 2,981 | 4,604 | 7,585 | %95.2 |
| الإجمالي | 18,829 | 38,365 | 19,484 | 56,266 | 75,750 | %50.8 |

القروض المتعثرة والمخصصات (وفقا لقطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2004)

| (بآلاف الدنانير) | قروض متعثرة | | مخصصات الميزانية العمومية | | | التغطية بالمخصصات المحددة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد الباقي | محددة | عامة | الإجمالي | |
| قروض شخصية | 7,885 | 14,360 | 9,741 | 3,939 | 13,680 | %67.8 |
| مالية | 3,309 | 6,329 | 3,021 | 9,451 | 12,472 | %47.7 |
| تجارية | 4,855 | 12,874 | 4,246 | 6,556 | 10,802 | %33.0 |
| النفط الخام والغاز | - | 421 | 421 | 598 | 1,019 | %100.0 |
| إنشائية | 205 | 2,137 | 2,094 | 7,154 | 9,248 | %98.0 |
| تصنيع | 455 | 928 | 367 | 2,330 | 2,697 | %39.5 |
| عقارية | 2,501 | 2,726 | 108 | 5,009 | 5,076 | %4.0 |
| حكومية | - | 1,415 | 1,415 | 1,281 | 2,696 | %100.0 |
| أخرى | - | 4,011 | 4,011 | 3,668 | 7,720 | %100.0 |
| الإجمالي | 19,210 | 45,201 | 25,424 | 39,986 | 65,410 | %56.2 |

**الجدول التالي يبين تقسيم المخصصات وفقا لقطاعات الأعمال والديون المشطوبة عام 2005**

المخصصات والديون المشطوبة لعام **2005** (وفقا لقطاعات الأعمال)

| (بآلاف الدنانير) | المقيد على حساب الأرباح (المحول إلى حساب الأرباح) من مخصصات القروض المتعثرة | | | الديون المشطوبة |
|---|---|---|---|---|
| | مخصصات محددة | مخصصات عامة | إجمالي المخصصات | |
| قروض شخصية | 2,219 | 7,407 | 9,626 | 8,029 |
| مالية | 3,469 | 552 | 4,021 | - |
| تجارية | (3,374) | 1,312 | (2,062) | 288 |
| النفط الخام والغاز | (4) | (351) | (355) | - |
| إنشائية | 609 | 2,679 | 3,288 | - |
| تصنيع | (29) | 3,012 | 2,983 | 190 |
| عقارية | 342 | 149 | 491 | - |
| حكومية | (207) | 584 | 377 | - |
| أخرى | 1,429 | 936 | 2,365 | 2,500 |
| الإجمالي | 4,454 | 16,280 | 20,734 | 11,007 |

انخفضت القروض المتعثرة بمبلغ 6.8 مليون دينار كويتي (15%) عام 2005 وذلك من مبلغ 45.2 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2004 إلى 38.4 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 . وانخفضت القروض الشخصية غير الفعالة بمبلغ 7.7 مليون دينار كويتي (53%) وذلك من 14.4 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2004 (31.7% من إجمالي القروض المتعثرة ) إلى 6.7 مليون دينار كويتي (17.5% من إجمالي القروض المتعثرة ) كما في 31 ديسمبر 2005 . ويعود صافي الانخفاض في القروض المتعثرة (الإجمالية والشخصية) بشكل رئيسي إلى استبعاد مبلغ 11.0 مليون دينار كويتي عام 2005 والذي يتضمن بشكل رئيسي قروض شخصية (8.0 مليون دينار كويتي ) وتسهيلات ائتمانية أخرى (2.5 مليون دينار كويتي). انخفض غطاء المخصصات المحددة من 56.2% من القروض غير المنتظمة عام 2004 إلى 50.8% من القروض المتعثرة كما في 31 ديسمبر 2005 حيث أن القروض المستبعدة قد تم عمل مخصص كامل لها ولكن كان هناك تحسن في إجمالي غطاء المخصصات (بما في ذلك المخصصات العامة) من 144.7% إلى 197.4% .

تضمن إجمالي المخصصات عام 2005 والبالغة 20.7 مليون دينار كويتي مخصصات محددة بمبلغ 4.4 مليون دينار كويتي ومخصصات عامة بمبلغ 16.3 مليون دينار كويتي . كما أن مخصصات التسهيلات الائتمانية الشخصية تمثل ما يزيد عن 46% من المصروفات لعام 2005 وتتضمن : مخصصات محددة بمبلغ 2.2 مليون دينار كويتي (وتشكل 50% تقريبا من إجمالي المخصصات المحددة ) ومخصصات عامة بمبلغ 7.4 مليون دينار كويتي (ما يزيد عن 45% من إجمالي المخصصات العامة ) . زادت القروض الشخصية خلال السنوات الأخيرة وذلك يعود إلى نجاح البنك في بناء قاعدة كبيرة من العملاء من خلال التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية. وينعكس هذا النمو في التحركات في التسهيلات الائتمانية الشخصية والقروض الشخصية المتعثرة والمخصصات للقروض الشخصية (المحددة والعامة) .

تنص تعليمات بنك الكويت المركزي على الاحتفاظ بمخصص عام 2% كحد أدنى على جميع التسهيلات الائتمانية ويستثنى منها بعض فئات الضمانات الإضافية والتي لا تخضع للمخصصات المحددة . وبالإضافة إلى المخصص العام 2% كحد أدنى فقد كان لدى البنك مخصص عام إضافي بمبلغ 10.4 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2005 (2004: 6.4 مليون دينار كويتي) .

فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض المتعثرة والمخصصات المتعلقة بها كما في 31 ديسمبر 2005 و 31 ديسمبر 2004

## القروض المتعثرة والمخصصات (وفقا للمنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2005

| (بآلاف الدنانير) | قروض متعثرة | | مخصصات الميزانية العمومية | | | التغطية بالمخصصات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد الباقي | محددة | عامة | الإجمالي | |
| الكويت | 18,829 | 25,554 | 6,674 | 44,539 | 51,213 | %26.1 |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | - | 11,581 | 11,581 | 6,665 | 18,246 | %100.0 |
| غرب أوروبا | - | 22 | 21 | 1,786 | 1,807 | %95.5 |
| أمريكا وكندا | - | - | - | 452 | 452 | - |
| آسيا والباسيفيك | - | - | - | 2,392 | 2,392 | - |
| باقي دول العالم | - | 1,208 | 1,208 | 432 | 1,640 | %100.0 |
| الإجمالي | 18,829 | 38,365 | 19,484 | 56,266 | 75,750 | %50.8 |

## القروض المتعثرة والمخصصات (وفقا للمنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2004

| (بآلاف الدنانير) | قروض متعثرة | | مخصصات الميزانية العمومية | | | التغطية بالمخصصات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجزء المتأخر | الرصيد الباقي | محددة | عامة | الإجمالي | |
| الكويت | 19,210 | 33,783 | 12,331 | 30,375 | 42,706 | %36.5 |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | - | 9,980 | 11,655 | 4,472 | 16,127 | %116.8 |
| غرب أوروبا | - | 23 | 23 | 3,361 | 3,384 | %100.0 |
| أمريكا وكندا | - | - | - | 255 | 255 | - |
| آسيا والباسيفيك | - | - | - | 1,269 | 1,269 | - |
| باقي دول العالم | - | 1,415 | 1,415 | 254 | 1,669 | %100.0 |
| الإجمالي | 19,210 | 45,201 | 25,424 | 39,986 | 65,410 | %56.2 |

**فيما يلي التوزيع الجغرافي للمخصصات والديون المشطوبة عام 2005**

## المخصصات والديون المشطوبة خلال عام 2005 (وفقا للمنطقة الجغرافية)

| (بآلاف الدنانير) | المقيد على حساب الأرباح (المحول إلى حساب الأرباح) من مخصصات القروض المتعثرة | | | الديون المشطوبة |
|---|---|---|---|---|
| | مخصصات محددة | مخصصات عامة | إجمالي المخصصات | |
| الكويت | 4,526 | 14,164 | 18,690 | 11.007 |
| دول الشرق الأوسط الأخرى | 137 | 2,193 | 2,330 | - |
| غرب أوروبا | (2) | (1,575) | (1,577) | - |
| أمريكا وكندا | - | 197 | 197 | - |
| آسيا والباسيفيك | - | 1,123 | 1,123 | - |
| باقي دول العالم | (207) | 178 | (29) | - |
| الإجمالي | 4,454 | 16,280 | 20,734 | 11.007 |

تركزت القروض المتعثرة (66.7% من الإجمالي كما في 31 ديسمبر 2005) والمخصصات (67.6% من الإجمالي كما في نهاية 2005) في الكويت مما يعكس التركز الجغرافي للتسهيلات الائتمانية للبنك .

يبين الجدول التالي تحركات المخصصات للقروض المتعثرة بين 31 ديسمبر 2004 و 31 ديسمبر 2005 .

## حركة المخصصات خلال عام 2005

| (بآلاف الدنانير) | المقيد على حساب الأرباح (المحول إلى حساب الأرباح) من مخصصات القروض المتعثرة | | |
|---|---|---|---|
| | مخصصات محددة | مخصصات عامة | إجمالي المخصصات |
| **1 يناير 2005** | | | |
| قروض ممولة (في الميزانية العمومية) | 25,405 | 29,961 | 55,366 |
| قروض غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) | 19 | 10,025 | 10,044 |
| الإجمالي في 1 يناير | 25,424 | 39,986 | 65,410 |
| تسويات الصرف | 73 | - | 73 |
| الاسترداد | 122 | - | 122 |
| المبالغ المشطوبة | (11,007) | - | (11,007) |
| مبالغ إلى بنك الكويت المركزي | (284) | - | (284) |
| المحول إلى مخصص الموجودات الباعة | 702 | - | 702 |
| مصاريف / (الإفراج عن) بيان الدخل | | | |
| قروض ممولة (في الميزانية العمومية) | 4,458 | 11,570 | 16,028 |
| قروض غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) | (4) | 4,710 | 4,706 |
| إجمالي رسوم بيان الدخل | 4,454 | 16,280 | 20,734 |
| **كما في 31 ديسمبر 2005** | 19,484 | 56,266 | 75,750 |

يبين الجدول التالي تحركات المخصصات للقروض المتعثرة بين 31 ديسمبر 2004 و 31 ديسمبر 2005 .

## إنكشاف مخاطر الائتمان قبل تخفيف المخاطر

| (بآلاف الدنانير) | ممولة | غير ممولة | الإجمالي | انكشاف ممول لمخاطر الائتمان | انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد CCF | عقود القطع الاجنبي بعد CCF | الإجمالي قبل تقليل مخاطر الائتمان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,348 | - | 17,348 | 17,348 | - | - | 17,348 |
| المطالبات على الدول | 581,484 | 58,400 | 639,884 | 581,484 | 58,400 | 102 | 639,986 |
| المطالبات على المؤسسات | 1,773 | - | 1,773 | 1,773 | - | - | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | 285,754 | 142,981 | 428,735 | 285,754 | 67,963 | 1,156 | 354,873 |
| المطالبات على الشركات | 946,088 | 889,268 | 1,835,356 | 946,088 | 358,015 | 1,662 | 1,305,765 |
| الانكشافات الاستهلاكية | 524,776 | 13,720 | 538,496 | 524,776 | 6,716 | - | 531,492 |
| انكشافات القروض المتأخرة السداد | 18,829 | 826 | 19,655 | 18,829 | 413 | - | 19,242 |
| موجودات أخرى | 266,030 | 21,359 | 287,389 | 266,030 | 11,480 | - | 277,510 |
| الإجمالي | 2,642,082 | 1,126,554 | 3,768,636 | 2,642,082 | 502,987 | 2,920 | 3,147,989 |

يتضمن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان والبالغ 3.77 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 تسهيلات ائتمانية ممولة (بنود الميزانية العمومية) بمبلغ 2.64 بليون دينار كويتي وانكشافات غير ممولة (خارج الميزانية العمومية بمبلغ 1.13 بليون دينار كويتي. ويتكون الانكشاف غير الممول من: التزامات محتملة بمبلغ 1.04 بليون دينار كويتي (الإيضاح 28 في البيانات المالية يتضمن تفاصيل الضمانات وخطابات الاعتماد والالتزامات غير القابلة للإلغاء لمنح

التسهيلات الائتمانية) وصفقات المبادرة للتقصير الائتماني بمبلغ 83.2 مليون دينار كويتي.

بلغ إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تقليل مخاطر الائتمان 3.15 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 ويشمل: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان الممولة بمبلغ 2.64 بليون دينار كويتي وتسهيلات ائتمانية غير ممولة خارج الميزانية العمومية بعد تطبيق الأسلوب القياسي في بازل2 الخاص بعناصر التحويل الائتماني بمبلغ 503.0 مليون دينار كويتي وعقود القطع الأجنبي بعد تطبيق عناصر التحويل الائتماني بمبلغ 2.9 مليون دينار كويتي.

يبين الجدول التالي الانكشاف بعد تقليل مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005. وقد تم تقسيم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر إلى انكشافات مصنفة وغير مصنفة.

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تقليل المخاطر، والموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في **31** ديسمبر **2005** .

| (بآلاف الدنانير) | الانكشاف قبل تقليل مخاطر الائتمان | تقليل مخاطر الائتمان | الإجمالي بعد تقليل مخاطر الائتمان | الأصول المرجحة بأوزان المخاطر | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | مصنفة | غير مصنفة | الاجمالي |
| النقد | 17,348 | - | 17,348 | - | - | - |
| المطالبات على الدول | 639,986 | - | 639,986 | - | 58,400 | 58,400 |
| المطالبات على المؤسسات | 1,773 | - | 1,773 | 767 | - | 767 |
| المطالبات على البنوك | 354,873 | 27,795 | 327,078 | 114,547 | 63 | 114,610 |
| المطالبات على الشركات | 1,305,765 | 558,594 | 747,171 | - | 747,171 | 747,171 |
| الانكشافات الاستهلاكية | 531,492 | 37,503 | 493,989 | - | 370,492 | 370,492 |
| انكشافات القروض المتأخرة السداد | 19,242 | - | 19,242 | - | 19,158 | 19,158 |
| موجودات أخرى | 277,510 | 8,886 | 268,624 | - | 268,624 | 268,624 |
| الإجمالي | 3,147,989 | 632,778 | 2,515,211 | 115,314 | 1,463,908 | 1,579,222 |

تركزت الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر والبالغة 1.58 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 في المطالبات على الشركات: 747.2 مليون دينار كويتي (47.3% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) والانكشافات الاستهلاكية: 370.5 مليون دينار كويتي (23.5% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) والمطالبات على البنوك: 114.6 مليون دينار كويتي (7.3% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر). لم يتم تقييم التسهيلات الائتمانية وذلك لأن مجموعة ضئيلة جدا من الشركات في الكويت لديها تقييم ائتماني خارجي من ثلاثة مؤسسات تقييم خارجية معتمدة لدى بنك الكويت المركزي STANDARD & POOR'S و MOODY'S و FITCH. تضمنت الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر والمصنفة مبلغ 115.3 مليون دينار كويتي (7.3% من الإجمالي) وتم تركيزها بشكل كبير في المطالبات على البنوك.

## تقليل المخاطر الائتمانية

وفقا لأسلوب بازل2 القياسي بخصوص مخاطر الائتمان فإنه يتم استخدام أساليب تقليل مخاطر الائتمان لإصدار المبلغ المرجح بأوزان المخاطر لانكشاف مخاطر الائتمان وذلك لأغراض كفاية رأس المال. وقد اصدر بنك الكويت المركزي تعليماته إلى البنوك في الكويت لاستخدام الأسلوب الشامل لتقليل مخاطر الائتمان بحيث يتم تخفيض إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بشكل فعال بالقيمة المحددة للضمان. وقد قام بنك الكويت المركزي بوضع ثلاثة أنواع من أساليب تقليل مخاطر الائتمان: الضمانات المالية المؤهلة (مثال الودائع النقدية والأسهم المدرجة في بورصة معتمدة) وترتيبات خصم بنود الميزانية العمومية القابلة للتطبيق قانونا للقروض والودائع والضمانات غير المشروطة وغير القابلة للإلغاء.

يقوم بنك الخليج بتوظيف سلسلة من السياسات والإجراءات لتقليل مخاطر الائتمان. ويسعى البنك للحصول على غطاء الضمانات الإضافية وتحويل عوائد العقود ونماذج الحماية الأخرى لضمان القروض وتقليل المخاطر الائتمانية كلما كان ذلك ممكنا. وتشمل اتفاقيات القروض المبرمة من قبل البنك ترتيبات الخصم المطبقة قانونا بالسنية للقروض والودائع مما يمكن البنك من تجميع مختلف حسابات العميل السابقة لدى بنك الخليج وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية المديونيات المستحقة أو تجميد الأرصدة الدائنة إلى حين قيام العميل بتسوية التزاماته المستحقة إلى البنك.

كما تم في 31 ديسمبر 2005 ضمان ما يقرب 37% من التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الشركات بواسطة الضمانات الإضافية والتي تتكون بشكل رئيسي مما يلي: الأسهم المدرجة في بورصة الكويت والعقارات (الأراضي والمباني) والودائع الثابتة والأرصدة النقدية لدى بنك الخليج والتي يتم حجزها ورهنها قانونا لصالح البنك والكفالات البنكية المباشرة والصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة. وفي بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / شركات من الأفراد أو الشركات ذات الملاءة الائتمانية الجيدة للمساعدة على ضمان التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية / كفالات الشركات والضمانات العقارية لا تشكل أساليب تقليل مخاطر ائتمان مؤهلة لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي في بازل2.

تشمل الإجراءات الائتمانية للبنك الحد الأدنى والمتحفظ من نسب غطاء الضمانات ويساندها نسب أخرى إضافية. عندما تهبط قيمة الضمان الإضافي المحتفظ به بخصوص قرض محدد إلى أدنى من نسبة غطاء الضمان المحددة مبدئيا وإذا وصل إلى النسبة العليا فإن العميل يلتزم بتزويد ضمانات إضافية وذلك لاستعادة نسبة غطاء الضمان المطلوبة. يتم تقييم الضمانات العقارية سنويا من قبل مثمني عقارات مستقلين (ويتم أخذ التقييم الأقل من بين الاثنين) ويتم تقييم الأسهم المدرجة يوميا باستخدام أسعار البورصة المتداولة.

تم تعزيز قدرة البنك على تسييل الضمانات بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال تطبيق نظام المحفظة الذي يتم الاحتفاظ بموجبه بالضمان (الأسهم المحلية أو العقارات) من قبل مدير محفظة معتمد مستقل عن البنك. وكجزء من نظام إدارة الضمانات يقوم العميل بتقديم توكيل رسمي يفوض البنك بموجبه بتسييل محفظة الضمانات وفقا لخيار البنك في حالة أي تقصير في دفع القرض المغطى بالضمانات. ويقوم البنك بتشجيع تبني نظام المحفظة وتطبيقه على القروض الجديدة والمجددة ويتم وضع الجزء الأكبر من الضمانات التي يحصل عليها البنك في نظام المحفظة. إن هذا الأمر يعزز ضمان السداد وتسييل البنك للضمانات. يقوم مدراء المحفظة بتقديم تقييمات المحفظة على أساس أسبوعي.

ونتيجة لذلك فقد تحسنت عملية تسييل ضمانات البنك خلال الخمس سنوات الأخيرة. كما زادت نسبة الضمانات المحتفظ بها في المحافظ من 21% عام 2001 (عند تطبيق مبدأ المحفظة) إلى حوالي 50% كما في 31 ديسمبر 2005. كما تحسنت نسبة الضمانات سريعة التسييل (الودائع الثابتة والضمانات البنكية والأسهم) بالمثل من 45.9% عام 2000 إلى 66.6% عام 2005.

إن القروض الاستهلاكية غير مضمونة عادة ولكن يتم تقليل مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط تحويل الراتب والذي يطلب من رب عمل العميل (وعادة ما تكون وزارة حكومية) دفع رواتب العملاء مباشرة إلى حسابهم لدى بنك الخليج. كما أن الضمانات أو الضمانات الإضافية التي تكون عادة على هيئة ودائع عملاء محجوزة لدى بنك الخليج وتحويل مكافأة نهاية الخدمة أو الضمان فيتم الحصول عليها في حالات نادرة عندما يتم منح القروض إلى العملاء دون طلب تحويل الراتب على البنك.

كما هو مبين أعلاه تحت عنوان "الانكشافات لمخاطر الائتمان" فقد بلغ إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تقليل مخاطر الائتمان 3.15 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005. وقد أدى تقليل مخاطر الائتمان بمبلغ 632.8 مليون دينار كويتي إلى تقليل هذا المبلغ ليصبح إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تقليل مخاطر الائتمان 2.52 بليون دينار كويتي. فيما يلي الضمانات المالية والضمانات المؤهلة لتقليل مخاطر الائتمان لكل محفظة قياسية كما في 31 ديسمبر 2005.

تقليل مخاطر الائتمان كما في **31** ديسمبر **2005** .

| (بآلاف الدنانير) | إجمالي الانكشاف قبل تقليل مخاطر الائتمان | الضمانات المالية المؤهلة | الضمانات المؤهلة | إجمالي تقليلي المخاطر | إجمالي الانكشاف بعد تقليل مخاطر الائتمان |
|---|---|---|---|---|---|
| بنود نقدية | 17,348 | - | - | - | 17,348 |
| المطالبات على الدول | 639,986 | - | - | - | 639,986 |
| المطالبات على المؤسسات | 1,773 | - | - | - | 1,773 |
| المطالبات على البنوك | 354,873 | 27,795 | - | 27,795 | 327,078 |
| المطالبات على الشركات | 1,305,765 | 553,914 | 4,680 | 558,594 | 747,171 |
| الانكشافات الاستهلاكية الرقابية | 531,492 | 37,303 | 200 | 37,503 | 493,989 |
| انكشافات القروض المتأخرة السداد | 19,242 | - | - | - | 19,242 |
| موجودات أخرى | 277,510 | 8,886 | - | 8,886 | 268,624 |
| الإجمالي | 3,147,989 | 627,898 | 4,880 | 632,778 | 2,515,211 |

تكون معظم عوامل تقليل المخاطر الائتمانية (627.9 مليون دينار كويتي أو 99.2% من الإجمالي) على هيئة ضمانات مالية مؤهلة وتتكون بشكل رئيسي من أسهم مدرجة في بورصة الكويت وودائع نقدية. وتكون معظم هذه الضمانات المالية مقابل مطالبات على العملاء من الشركات. كما أن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان مقابل العملاء من الشركات كما في 31 ديسمبر 2005 والبالغ 1.31 بليون دينار كويتي قد تم تخفيضه بمبلغ 558.6 مليون دينار كويتي (42.8%) نتيجة لاستخدام أساليب تقليل مخاطر الائتمان المؤهلة (الضمانات المالية والكفالات) للحصول على صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان للشركات بعد تقليل مخاطر الائتمان بمبلغ 747.2 مليون دينار كويتي. كما أن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان والبالغ 531.5 مليون دينار كويتي قد تم تخفيضه بإجمالي تقليل مخاطر الائتمان البالغ 37.5 مليون دينار كويتي (7.1%) للحصول على صافي الانكشاف الاستهلاكي بمبلغ 494.0 مليون دينار كويتي. وتم أيضا تخفيض المطالبات على البنوك والبالغة 354.9 مليون دينار كويتي بإجمالي تقليل مخاطر الائتمان البالغ 27.8 مليون دينار كويتي (7.8%) للحصول على صافي انكشاف البنك لمخاطر الائتمان بمبلغ 327.1 مليون دينار كويتي.

## محفظة المتاجرة

كما هو مبين في تعليمات بازل2 فإن دفتر المتاجرة يتكون من المراكز في الأدوات المالية والسلع المحتفظ بها بنية المتاجرة أو لترجيح العناصر الأخرى في دفتر المتاجرة.

يتم إدارة مخاطر السوق في محفظة التداول بشكل رئيسي من خلال حدود المخاطر الصارمة والمعتمدة من قبل الإدارة العليا. ويتم وضع الحدود لكل متداول بالنسبة للحد الأقصى من مراكز العملة المفتوحة والحد الأقصى من الخسائر. ويتم مراقبة التقيد الشديد بهذه الحدود وتطبيقها من قبل رئيس المتداولين ومسئول الخزينة.

يتم إعادة تقييم جميع الانكشافات القائمة يوميا على أساس سعر السوق. ويقوم فريق الرقابة المالية المستقل في الخزينة بقياس الانكشافات لمخاطر السوق ومراقبة وتقديم تقرير بهذه الانكشافات مقابل الحدود المذكرة على أساس يومي. وتتضمن التقارير جميع المراكز المستحقة وفقا للعملة وتبين أثر الأرباح والخسائر وفقا لكل متداول وربحية البنك بشكل عام. ويتم تعميم هذه التقارير على المتداولين ومراجعتها من قبل رئيس المتداولين ومسئول الخزينة.

تقع مسئولية تقييم أسعار السوق وعملية التأكد من الأسعار على عاتق فريق الرقابة المالية المركزي في البنك. ويعتبر هذا الفريق مستقل تماما عن مكتب الخدمات المباشرة في الخزينة. كما أنهم يقومون بتحديد القيمة العادلة الواردة في

البيانات المالية للبنك والتأكد من التقيد التام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والتي تخضع لها عملية تقييم أسعار السوق.

يستخدم بنك الخليج الأسلوب القياسي بتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ولا يستخدم البنك قيمة التداول المعرضة للخطر أو أسلوب النماذج الداخلية لتقييم ومراقبة الانكشاف لمخاطر السوق حيث أن محفظة تداول البنك ومراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر محدودة.

وفقا للأسلوب القياسي فإن المخاطر التي تخضع للرسوم الرأسمالية الخاصة بمخاطر السوق تشمل ما يلي: مخاطر مركز أسعار الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية في دفتر التداول ومخاطر القطع الأجنبي في جميع أقسام البنك مخاطر السلع في جميع أقسام البنك وعقود الخيارات.

وتنطبق الرسوم الرأسمالية بالنسبة للأدوات المتعلقة بسعر الفائدة والأسهم على القيمة السوقية للبنود الواردة في دفتر التداول في البنك. وتنطبق الرسوم الرأسمالية لمخاطر القطع الأجنبي والسلع على مراكز البنك الخاصة بالعملة والسلع (مثال دفتر التداول والدفتر المصرفي).

يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر بواسطة ضرب الرسوم الرأسمالية لمخاطر السوق في 8.33 (وهذا يعني البديل للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل البنك المركزي 12%) وإضافة الناتج إلى مبلغ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية والتشغيلية لينتج عن ذلك إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر والتي يتم استخدامها بعد ذلك لاحتساب نسبة كفاية رأس المال في البنك.

يبين الجدول التالي تفاصيل الرسوم الرأسمالية لمخاطر السوق بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2005 و 31 ديسمبر 2004:

| (بآلاف الدنانير) | 31 Dec 2005 | 31 Dec 2004 |
|---|---|---|
| مخاطر مركز أسعار الفائدة | **129** | - |
| مخاطر مركز التعامل بالأسهم | - | - |
| مخاطر القطع الأجنبي | **1,277** | 804 |
| مخاطر السلع | - | - |
| الخيارات | - | - |
| إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق | **1,406** | 804 |
| الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق | **11,715** | 6,697 |

كانت إجمالي الرسوم الرأسمالية لمخاطر السوق والبالغ 1.41 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 مساويا للموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق البالغة 11.72 مليون دينار كويتي. وقد زادت الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ 5.02 مليون دينار كويتي (75%) من 2004 ولكنها مازالت تعكس مستوى بسيط جدا من مخاطر السوق.

## المخاطر التشغيلية

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بالمخاطر التشغيلية في بازل2 تنقسم أنشطة البنك إلى ثمانية أقسام عمل: تمويل الشركات – التداول والمبيعات – الخدمات المصرفية الاستهلاكية – الخدمات المصرفية التجارية – الدفعات والتسويات – خدمات الوكالة – إدارة الموجودات – وخدمات السمسرة الاستهلاكية. وفي كل قسم من أقسام العمل فغن إجمالي الدخل يعتبر مؤشرا رئيسيا يعمل كمقياس لأنشطة العمل ومن ثم يصبح مقياسا للانكشاف للمخاطر التشغيلية ضمن

كل نشاط من أنشطة العمل. وعليه يتم احتساب الرسوم الرأسمالية للمخاطر التشغيلية الخاصة بكل نشاط عن طريق ضرب إجمالي الدخل في المعامل (بيتا) المحدد لذلك النشاط. ويعمل معامل بيتا كمؤشر لعلاقة العمل بين تجربة خسائر المخاطر التشغيلية بالنسبة لنشاط معين ومجموع إجمالي الدخل لذلك النشاط. يتم احتساب إجمالي الرسوم الرأسمالية للمخاطر التشغيلية على أساس جمع متوسط الدخل لثلاثة سنوات مضروبا في معامل بيتا في كل نشاط من أنشطة العمل سنويا. تتضمن معاملات بيتا المحددة من قبل لجنة بازل والمستخدمة من قبل بنك الكويت المركزي في تطبيق الأسلوب القياسي على المخاطر التشغيلية في الكويت ما يلي: 18% (تمويل الشركات – التداول والمبيعات – الدفعات والتسويات) 15% (الخدمات المصرفية التجارية وخدمات الوكالة) و 12% (الخدمات المصرفية الاستهلاكية – إدارة الموجودات – خدمات السمسرة الاستهلاكية)

يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية عن طريق ضرب الرسوم الرأسمالية للمخاطر التشغيلية في 8.33 (وهذا يعني العامل المغاير للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الكويت المركزي 12%) وإضافة الناتج إلى مجموع الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق لينتج عن ذلك إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر والذي يتم استخدامه بعد ذلك باحتساب نسبة كفاية رأس المال في البنك.

تم تصنيف أنشطة العمل في بنك الخليج إلى ثلاثة أقسام كما يلي: التداول والمبيعات – الخدمات المصرفية التجارية – الخدمات المصرفية الاستهلاكية. يتم استخدام أسلوب أسعار تحويل الأموال الداخلية في البنك لتخصيص إيرادات الفوائد ومصاريف الفوائد بين الثلاثة أنشطة. تعتبر الإدارة العليا مسئولة عن وضع سياسة البنك والتي يقوم مجلس الإدارة بالموافقة عليها.

يبين الجدول التالي تفاصيل الرسوم الرأسمالية للمخاطر التشغيلية بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2005:

| (بآلاف الدنانير) | متوسط إجمالي الدخل لثلاثة سنوات | معامل بيتا | الرسوم الرأسمالية للمخاطر التشغيلية |
|---|---|---|---|
| التداول والمبيعات | 20,777 | 18% | 3,740 |
| الخدمات المصرفية التجارية | 37,061 | 15% | 5,559 |
| الخدمات المصرفية للأفراد | 36,230 | 12% | 4,348 |
| الإجمالي | 94,068 | | 13,647 |
| الانكشاف المرجح بأوزان المخاطر التشغيلية | | | 113,676 |

وفقا لتعليمات بازل2 فإن إجمالي الدخل يشمل صافي إيراد الفوائد والإيرادات التي تحمل فوائد ولكن لا يشمل الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في الدفتر المصرفي. إن إجمالي الرسوم الرأسمالية للمخاطر التشغيلية والبالغ 13.65 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 كان مساويا للانكشاف المرجح بأوزان المخاطر التشغيلية بمبلغ 113.68 مليون دينار كويتي.

## مخاطر التعامل بالأسهم في المحفظة المصرفية

إن بنك الخليج لا يتداول في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع الوراق المالية الاستثمارية للبنك في السجلات المصرفة (وهذا يعني غير متداولة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية "متاحة للبيع". وهذا يعني أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة حدوث تغييرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي 39 فإنه يتم تحقيق الموجودات مبدئيا بقيمتها العادلة ومن ثم يتم ترحيل الأرباح والخسائر اللاحقة وغير المحققة والناتجة عن التغييرات في

القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في رأس المال. وعند بيع الأصل يتم تحويل تسويات القيمة العادلة المتراكمة إلى بيان الدخل كأرباح وخسائر.

إن القيمة العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار الإقفال المسعرة للعطاءات أو باستخدام سعر الفائدة المتداول في السوق لتلك الأداة. يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام نسبة السعر / الأرباح أو نسبة السعر / التدفقات النقدية والتي يتم تعديلها لتعكس الظروف المعينة للمصدر. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المتبادلة والوحدات الاستثمارية والوسائل الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر تداول معلن.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2005 بالإضافة إلى الأرباح غير المحققة في احتياطي القيمة العادلة بالنسبة للأسهم ومتطلبات رأس المال الرقابية. كما يبن الجدول أيضا الأرباح المحققة من المبيعات في بيان الدخل عام 2005:

| (بآلاف الدنانير) | متداولة في البورصة | أسهم خاصة | إجمالي الأوراق المالية الاستثمارية |
|---|---|---|---|
| **بيانات الميزانية العمومية** | | | |
| القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية | | | |
| أوراق دين | 2,278 | 984 | 3,262 |
| أسهم | 10,843 | 91,761 | 102,604 |
| إجمالي القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية | 13,121 | 92,745 | 105,866 |
| أرباح غير محققة في رأس المال | 4,384 | 12,703 | 17,087 |
| أرباح إعادة تقييم غير ظاهرة | 0 | 0 | 0 |
| **بيانات رأس المال الرقابي** | | | |
| أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%) | 1,973 | 5,716 | 7,689 |
| رأس المال الرقابي المطلوب | 1,338 | 10,443 | 11,781 |
| **تفاصيل بيان الدخل** | | | |
| إيرادات بيع الأوراق المالية الاستثمارية | 14,220 | 4,613 | 18,833 |

## مخاطر أسعار الفائدة في المحفظة المصرفية

يتأثر صافي إيراد الفوائد المستقبلية بالتقلبات في أسعار الفائدة. ويتركز الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (غير المتداولة) في إدارة حساسية صافي إيراد الفائدة للبنك تجاه التغييرات في أسعار الفائدة في السوق.

يتم تقييم حساسية صافي إيراد الفوائد تجاه التقلبات في أسعار الفائدة عن طريق تبني الانتقال التدريجي المتوازن تصاعديا وتنازليا من حيث هيكل أسعار الفائدة خلال مدة 12 شهرا. وعلى فرض عدم اتخاذ الإدارة بأية إجراءات فإن الانخفاض الموازي لمائة نقطة أساس في جميع منحنيات العائد سيعمل على تخفيض صافي دخل الفوائد لمدة 12 شهرا ولغاية 31 ديسمبر 2006 بمقدار 6.4 مليون دينار كويتي في حين أن الزيادة المفترضة بمقدار 100 نقطة أساس في جميع منحنيات العائد ستعمل على زيادة صافي إيراد الفائدة بحوالي 6.9 مليون دينار كويتي. وتعتبر مؤشرات أسعار الفائدة هذه توضيحية فقط ومبنية على أساس بيانات مخاطر أسعار الفائدة الحالية في البنك والأسلوب الحالي لإعادة التسعير وخاصة أن القروض بالعملة الأجنبية إلى البنوك يتم إعادة تسعيرها

في تاريخ دفع الفائدة التالي في حين أن القروض بالدينار الكويتي إلى البنوك يعاد تسعيرها فورا والقروض بالدينار الكويتي إلى العملاء (86% من إجمالي القروض والدفعات المقدمة إلى العملاء) يعاد تسعيرها فورا والقروض بالعملة الأجنبية إلى العملاء يعاد تسعيرها بفارق ثلاثة أشهر مع العمل بان 60% من أرصدة الحسابات الجارية لا تحمل فوائد وان نسبة 40% الباقية يعاد تسعيرها فورا. كما يتم إعادة تسعير حسابات التوفير فورا في حين انه يتم إعادة تسعير الودائع لأجل عند استحقاقها.

إن الأرقام المذكورة أعلاه لا تعكس الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل البنك لتقليل أثر مخاطر أسعار الفائدة. في الواقع أن البنك سيحاول تغيير ملف مخاطر أسعار الفائدة لتقليل الخسائر وزيادة صافي الإيرادات. كما أن التقديرات أعلاه تفترض بأن الأسعار في جميع تواريخ الاستحقاق تتحرك بنفس القدر وان جميع المراكز يسري مفعولها حتى تاريخ الاستحقاق. إن مثل هذا السيناريو المبسط لا يحدث عمليا. وفي الواقع فإن تقدير الحركة في صافي دخل الفوائد من التغييرات المتوقعة في أسعار الفائدة يعتبر عملية معقدة وذات انكشافات هيكلية ومضار